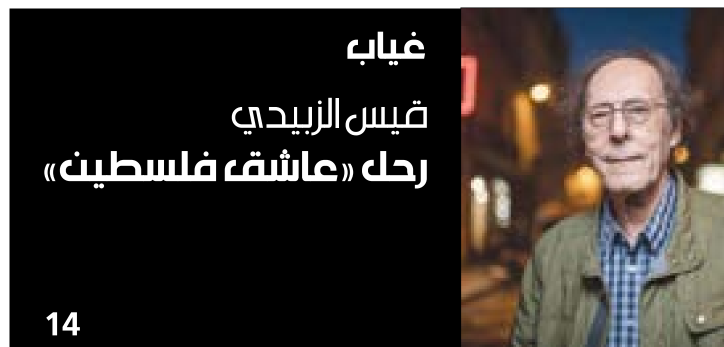
الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الثلاثاء 3 كانون الأول 2024
العدد 5370 السنة التاسعة عشرة
Mardi 3 Décembre 2024 nº 5370 19ème année

16 صفحة
50000 ليرة



غياب
قيس الزبيدي
رحل «عاشق فلسطين»
14



مجلس النواب يطوّق رئيس مجلس القضاء: عبود لم يعد يغرّد وحيداً 2

قائد الجيش للأميركيين والفرنسيين: إسرائيل تعرقل الانتشار

المقاومة تكرّس حق الدفاع 2

شمال سوريا

الجيش يستعدّ لـ«معركة كبرى»

8 - 10

(ا ف ب)

صامدون... منتصرون

الهدنة تهتز ولا تسقط و14 شهيداً في انتهاكات العدو للهدنة

المقاومة للعدو: ممنوع تكريس «حرية الحركة»

قبل اكتمال عقد لجنة الإشراف على تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية وتفعيل آلية الرقابة في الجنوب، نفّذ حزب الله «رداً دفاعياً أولياً تحذيرياً على الخروقات المتكررة التي يُبادر إليها العدو الإسرائيلي»، بعد إخفاق المراجعات للجهات المعنية في وقف هذه الخروقات، كما أعلن الحزب في بيان أمس.

وفي وقت تحاول فيه تل أبيب فرض معادلتها التي اختصرها وزير المال في حكومة العدو بتسلئيل سموتريش بعبارة «لن ننتظر أي آلية وسنواصل العمل لإحباط أي تهديد أو محاولة من حزب الله لاستعادة قدراته»، جاء ردّ المقاومة لتأكيد أنها قادرة على فرض معادلاتها ولن تقِف مكتوفة اليدين أمام الخروقات ولن تسمح للعدو الإسرائيلي برسم أي خطوط حمر جنوباً والاحتفاظ بهامش مناورة هجومي بناءً على اتفاق جانبي مع واشنطن. ووصفت المقاومة الرد بأنه «أولي وتحذيري» لتأكيد أنها أعطت ولا تزال الفرصة للجيش اللبناني ولجنة الإشراف للقيام بالدور المطلوب منهما بتنظيم الوضع في الجنوب وفقَ ما نصّ عليه الاتفاق. ولكن، بما أن إسرائيل تريد استغلال مهلة الـ 60 يوماً لتكريس معادلات أمر واقع وإعاقة خطة انتشار الجيش، فإنها على استعداد للتدخل مجدداً وفق ما نصّ عليه القرار بحق الطرفين في الدفاع عن النفس في حال التعرّض لاعتداء.

قائد الجيش للأميركيين والفرنسيين: إسرائيل تعرقل الانتشار

وقالت مصادر بارزة إن «هدف العملية هو لجم الجيش الإسرائيلي عن مواصلة خروقاته، لذلك نفّذتها المقاومة في مزارع شبعا». واعتبرت المصادر أن «حزب الله أراد إيصال رسالة إلى الوسطاء المعنيين، الأميركيين والفرنسيين، بضرورة تعجيل تفعيل عمل لجنة الرقابة والبدء بتنفيذ الآلية جنوباً تفادياً لسقوط الهدنة، ولعدم تفسير صمت الحزب في غير إطاره الصحيح أو باعتباره عجزاً وضعفاً».


الضاحية الجنوبية أمس (أ ف ب)

وعقب العملية، عاش الجنوب «بروفا» استئناف العدوان الإسرائيلي. وبخلاف الأيام الماضية، تصاعدت الانتهاكات الإسرائيلية جواً بغارات متنقلة من الطيران والمُسيّرات من الجنوب وصولاً إلى الهرمل. وبلغت ذروتها ليلاً بعد إعلان جيش العدو البدء بـ«تنفيذ هجمات ضد أهداف»، وشنّ سلسلة غارات استهدفت مناطق مفتوحة في حلتا وكفرحمام وإقليم التفاح وجبل الريحان والمحمودية ووادي برغز وأرنون ويحمر الشقيف وزوطر الشرقية وياطر ويارون وحاريص حيث أفيد عن سقوط 9 شهداء في غارة استهدفت منزلين. كذلك استشهد عنصر في أمن الدولة جراء استهداف دراجته النارية في جديدة مرجعيون. ونفّذت مُسيّرة غارة على تجمع للمواطنين قرب بلدية عيناثا، ما أدى إلى إصابة ثلاثة بجروح. وفي وقت لاحق، استشهد ثلاثة شبان من مجدل سلم، بينهم مسعف في كشافة الرسالة الإسلامية، جراء غارة استهدفتهم في طلوسة خلال قيامهم برفع الركام. وبالتزامن، سُجّل قصف مدفعي على طول الحدود الجنوبية من كفرشوبا وشبعا والخيام إلى ميس الجبل وعيترون وبنت جبيل ويارون ومارون الرأس وبيت ليف، إضافة إلى عمليات توغل في أحياء لم يتمكن العدو من السيطرة عليها خلال مواجهاته مع المقاومة، في ميس الجبل وعيترون وشانوح في خراج كفرشوبا والخيام.

وليلاً زعم المتحدث باسم جيش العدو أنه «هاجم مسلحين وعشرات المنصات الصاروخية والبنى التحتية التابعة لحزب الله في أنحاء لبنان»، واعتبر أن «إطلاق القذائف الصاروخية نحو إسرائيل يشكل خرقاً للتفاهمات بين إسرائيل ولبنان». لكنه أكّد أن «إسرائيل تبقى ملتزمة بالتفاهمات التي أُبرمت بخصوص وقف إطلاق النار في لبنان».

وكانت الخروقات الإسرائيلية عزّزت مخاوف جهات داخلية وخارجية من سقوط «الهدنة» ما استدعى في اليومين الماضييْن اتصالات مكثّفة تولاها الرئيسان نبيه بري ونجيب ميقاتي وقائد الجيش العماد جوزف عون مع الفرنسيين والأميركيين واليونيفل. وكانَ هذا الموضوع محور لقاء بري وعون في عين التينة أمس، إذ «شرح عون الواقع في الجنوب وصعوبة البدء بتنفيذ خطة الانتشار بسبب الخروقات الإسرائيلية، خصوصاً أن العدو لم يعط فرصة لتراجع حزب الله إلى شمال الليطاني ولا يسمح في الوقت نفسه للجيش بالقيام بدوره». وبحسب مصادر مطّلعة «أطلع عون بري على التعديلات التي طاولت خطة انتشار الجيش وأسباب عدم الإفصاح عنها أمام الوزراء كي لا يجري تسريبها»، كما تناول «الاجتماع الذي عُقِد بينه وبين الممثل الأميركي في اللجنة الجنرال جاسبر جيفرز وتعهد الأخير بالتواصل مع الإسرائيليين لمعالجة الخروقات»، وطلب عون «تكثيف الاتصالات مع الجهات الفاعلة لضبط الوضع».

وعلمت «الأخبار» أن «عون تواصل مع الأميركيين ومع السفير الفرنسي في بيروت وحمّله رسالة إلى الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون يؤكد فيها أن إسرائيل تسعى إلى تفجير الوضع مشدداً على ضرورة الضغط عليها كي يبدأ الجيش بممارسة دوره». فيما استغربت مصادر مطّلعة «عدم وصول العضو الفرنسي في اللجنة حتى الآن»، علماً أن معلومات تحدثت عن وصوله إلى بيروت غداً.

وفي هذا الإطار، أتى أيضاً اجتماع جيفرز بالرئيس ميقاتي أمس، فيما أعلن مكتب بري في بيان أن رئيس المجلس «طلب من لجنة مراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار إلزام إسرائيل بوقف انتهاكاتها والانسحاب من الأراضي اللبنانية».

رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، من جهته، وصف رد المقاومة بأنه «خرق خطير وسنرد بقوة وأننا مصممون على مواصلة فرض وقف إطلاق النار»، فيما اعتبر البنتاغون أن «قرار وقف إطلاق النار لا يزال صامداً»، وأشار البيت الأبيض إلى أن «آلية المراقبة تؤدي مهامها رغمَ وجود ضربات متقطعة».

وفي هذا السياق، لا يزال لبنان ينتظر البدء بعمل لجنة المراقبة الخماسية مع الزيارة المرتقبة لوزير الدفاع الفرنسي سيباستيان ليكورنو إلى بيروت في الساعات المقبلة للبحث في تطبيق قرار وقف إطلاق النار، وتتزامن زيارة وزير الدفاع الفرنسي للبنان، مع زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للسعودية، حيث سيبحث في ما يمكن أن تقدّمه فرنسا في إطار برنامج التعاون العسكري للمرحلة المقبلة. ومن المرتقب أن يزور وزير الدفاع الفرنسي كلاً من بري وميقاتي، ووزير الدفاع موريس سليم وقائد الجيش، وأن يتفقد قيادة قوات «اليونيفل» ومقر قيادة القوة الفرنسية في الجنوب.

(الأخبار)

رسالة حزب الله تدوّي في واشنطن وتل أبيب

لا عودةَ للحرب... ولا تخلّيَ عن حق الدفاع

علي حيدر

رغم المواقف التهويلية لقادة العدو والاعتداءات التي توزّعت في أكثر من منطقة أمس، إلا أن التطورات الميدانية لا تزال بعيدة عن انهيار اتفاق الحرب، وإنما هي جزء من محاولة بلورة معادلات ما بعدها. فما يسعى إليه الإسرائيلي هو فرض هامش عدواني واسع نسبياً، استناداً إلى تفاهم جانبي مع واشنطن، فيما المطلوب من لبنان والمقاومة التكيّف معه. إلا أن رد حزب الله أفهم العدو أن هذا الأمر غير وارد مهما كانت التداعيات وأنه يملك التصميم والقدرة على مواجهة فرضه. وسبقت ذلك أيضاً سلسلة مواقف محلية ودولية حذّرت من تداعيات الاعتداءات والخروقات التي تحاول إسرائيل إرساءها كما لو أنها جزء من الروتين اليومي اللبناني.

وقد دوّت رسائل الرد المدروس لحزب الله في مزارع شبعا، لدى دوائر التقدير والقرار في واشنطن وتل أبيب ودفعتها إلى إدراك أن التمادي في الاعتداءات والخروقات ينطوي على مخاطر جدية تهدّد اتفاق وقف إطلاق النار. في المقابل، أظهر حزب الله حرصاً على عدم الدفع ابتداء نحو مسارات تؤدي إلى هذا السيناريو، وفي الوقت نفسه بما لا يسمح للعدو بأن يحقّق أهدافاً لم يستطع انتزاعها من لبنان خلال الحرب. فحرص أن يكون ردّه في منطقة مزارع شبعا التي لا يشملها القرار 1701، وتتمتع بخصوصية تميّزها عن الخط الأزرق. فكان الرد محدوداً في بعده العسكري عبر اطلاق صواريخ معدودة نحو موقع عسكري في مزارع شبعا. وعلى مستوى الموقف أوضح حزب الله بأنه «البيان رقم واحد»، في إشارة إلى أن هناك ما قد يليه في حال أصرّ العدو على محاولاته. كما لم يكن عابراً أن يختتم بيان المقاومة الإسلامية بموقف حاسم عبر عبارة «وقد أعذر من أنذر»، في إشارة إلى تصميمها وقرارها بمواجهة أي تواطؤ أميركي - إسرائيلي يتصل بمستقبل الوضع في لبنان والجنوب. أما بخصوص المواقف الانتقادية التي صدرت من واشنطن للخروقات الإسرائيلية قبل رد حزب الله، فإنها لا تعني شيئاً إن لم تُترجم كبحاً لعدوانية إسرائيل، بل قد تتحول إلى غطاء للعدو من أجل استنفاد محاولاته.

المقاومة تفرض هامشاً دفاعياً مقابل الهامش العدواني الذي منحته واشنطن لتل أبيب

كذلك كان لافتاً أن أصداء الرد المدروس تجاوزت بعده العسكري والجغرافي، ولكنها أكثر تناسباً مع طبيعة رسائله ومؤشراته. ولذلك توالت المواقف لدى الجهات السياسية والأمنية في تل أبيب وواشنطن، بما يستبطن إدراكاً بأن حزب الله غير مرتدع عن أي خطوات عملياتية يراها ضرورية لمنع العدو من فرض معادلات لا تتوافق مع اتفاق وقف إطلاق النار، وبأنه يتمتع بالتصميم والاستعداد لمواجهة أي مساع في هذا الاتجاه. ويعني أيضاً أن هذه الرسائل وصلت إلى حيث ينبغي.

في مواجهة هذا التحدي اختارت مؤسسة القرار السياسي والأمني في كيان العدو أن ترتقي في اعتداءاتها على أمل أن ترفع منسوب المخاوف لدى حزب الله من التدحرج نحو مواجهة كبرى، بهدف التأثير في قراراته للامتناع عن خيارات عملياتية مضادة للتفاهم الجانبي بين واشنطن وتل أبيب بمنح جيش العدو «هامشاً عملياتياً» عدوانياً في مواجهة ما تراه تهديداً أمنياً، يتسع ويضيق بحسب المتغيرات السياسية والأمنية.

ومع أن اعتداءات العدو أظهرت أن إسرائيل لا تزال تسعى إلى فرض معادلات توافقت عليها مع واشنطن، عبر جعلها أمراً واقعاً. إلا أن تحديد ملامح هذه المعادلات ومداها ووتيرتها يحتاج إلى مزيد من الوقت. وبالتالي فإن ما يجري حتى الآن ليس انهياراً لاتفاق وقف إطلاق النار، وإنما لا يزال الميدان يتحرك ما بين بلورة معادلات ما بعد الحرب، وما دون التدحرج نحو الحرب. لذلك، فإن مواقف العدو وأداءه أقرب إلى خيارات وضرورات المرحلة الانتقالية من منظور مصالحه وأولوياته ورهاناته، في محاولة لتعويض بعض ما لم ينجح في تحقيقه خلال الحرب. وأيضاً من متطلبات تعزيز صورة إسرائيل التي بدت أمام رأيها العام وأغلب منظومتها السياسية والإعلامية قاصرة عن تحقيق الأهداف التي وضعتها للحرب، وفي محاولة لتوفير «الشعور بالأمن» لدى مستوطني خط المواجهة مع لبنان الذين ترفض غالبيتهم العودة. ولذلك تحاول القيادة الإسرائيلية أن تثبت لهم بالممارسة أن «ما كان» قبل تشرين الأول 2023، «لن يكون» بعد وقف إطلاق النار مع لبنان.

مع ذلك، ينبغي أن لا تحجب المواقف التصعيدية التصاعدية لقادة العدو وأداؤه العدواني أيضاً حقيقة أن العدو أدرك مفاعيل رسالة حزب الله التي من المؤكد أنها حضرت على طاولة الأجهزة المختصة، وفتحت أمامها مروحة من السيناريوهات أثارت مخاوفها لما تحمله من مؤشرات. فكان واضحاً لها تصميم حزب الله على مواجهة محاولات فرض معادلات من خارج اتفاق وقف إطلاق النار مع الدولة اللبنانية. وبذلك يكون الحزب قد بدّد أي رهانات على بقاء المقاومة مكتوفة الأيدي إزاء التمادي في الاعتداءات والخروقات.

في الخلاصة، ليس عابراً أن نشهد هذه التداعيات السياسية والأمنية لرد حزب الله المحدود على المستويين العسكري والجغرافي، إذ كشفت عن قرار أصبح أكثر تجذراً لدى مؤسسات القرار الأمني والسياسي في واشنطن وتل أبيب بأن حزب الله لا يزال يملك القدرة والإرادة على المبادرة والرد. والأهم أنه أثبت بالموقف والممارسة أنه قادر على أن يفرض أيضاً هامشاً عملياتياً دفاعياً في مقابل الهامش العدواني الذي منحته واشنطن لتل أبيب.

دمار في النبطية (أ ف ب)



مجلس النواب يطوّق رئيس مجلس القضاء الأعلى: عبود لم يعد يغرّد وحيداً


(أرشيف)

رلى إبراهيم

الخميس الماضي، وُضع القضاء العدلي على مائدة مجلس النواب الذين صوّتوا بالغالبية لمصلحة تعديل المادة الثانية من قانون القضاء العدلي عبر التمديد للأعضاء الذين انتهت ولايتهم بتاريخ 2024/10/14، بحيث يتمكّنون من ممارسة أعمالهم إلى حين تعيين بدلاء عنهم. كذلك أُدخل تعديل على الفقرة 1 من المادة 2 يجيز للنائب العام لدى محكمة التمييز (أي القاضي جمال الحجار حالياً) أن يكون عضواً حكمياً ونائباً لرئيس مجلس القضاء الأعلى سواء كان يشغل هذا المنصب بالأصالة أو بالانتداب أو بالتكليف. في الشقّ الأول، مدّد مجلس النواب ولاية أعضاء مجلس القضاء الأعلى الذي يرأسه القاضي سهيل عبود وعددهم ستة، بينما في الشقّ الثاني أضاف عضواً جديداً إلى المجلس هو النائب العام التمييزي ليكون نائباً لعبود.

هكذا، بأربع جمل، طوّق البرلمان «طموحات» عبود باختصار المجلس بشخصه.

لم يأت هذا الإجراء عبثاً بل كان عملاً ممنهجاً لقطع الطريق على تفرّد عبود بالمجلس. فعند انتهاء ولاية أعضاء المجلس في تشرين الأول الماضي، ونظراً إلى الأوضاع الأمنية المتمثّلة بالعدوان الإسرائيلي على لبنان، أعدّ وزير العدل هنري خوري قراراً يقضي بالسماح لمحاكم استئناف النبطية أن تعقد جلساتها في مدينة صيدا، وأرسله إلى رئيس مجلس القضاء الأعلى للموافقة قبل إرساله إلى الحكومة لتقرّه بمرسوم. عندها وقّع عبود القرار منفرداً باعتبار أنه الرئيس والمجلس معاً وأعاده إلى خوري الذي حوّله إلى مجلس الوزراء. إلا أن الحكومة أجّلت البحث فيه في جلستها الأخيرة بسبب توقيع عبود نيابة عن مجلس القضاء الأعلى، ليُطرح التعديل المقدّم بصورة مستعجلة من النائب علي حسن خليل على جدول أعمال المجلس ويُصار إلى إقراره رغم اعتراض بعض النواب على عدم وضوح آلية التصويت، وعلى ما اعتبروه ضرباً لفصل السلطات وتدخلاً سياسياً في عمل القضاء، مطالبين بإقرار قانون استقلالية القضاء. فالقانون المقترح يخالف القانون عبر قفزه فوق وزير العدل والقضاء لإبداء رأيهما ويسهل الطعن فيه. بينما رأى الفريق المؤيد للاقتراح أنه يحول دون تعطيل المجلس ويؤمّن استمرارية أعضائه إلى حين تعيين بدلاء عنهم؛ بهذا المعنى التمديد لهم لا يقلّ أهمية عن التمديد في المواقع الأمنية، فالضرورات تبيح المحظورات.

على هذا النحو، عرض رئيس مجلس النواب القانون على التصويت، وتلته مشادّة بشأن عدم موافقة الأكثرية عليه وعدم المناداة بالتصويت اسماً اسماً. لكن في النهاية، وإذا ما أقرّته الحكومة في جلستها الأربعاء المقبل، سيصبح القانون نافذاً ويرجّح أن تكون له تداعياته على عمل مجلس القضاء الأعلى الذي «يتحكّم به رئيسه منذ مدة فيدعو إلى جلسات متى يريد ليصدّق القرارات التي تناسب أجندته بينما يرفض توقيع المحاضر التي يتمرّد خلالها الأعضاء على رغباته»، يقول أحد النواب الموافقين على القانون، إذ بات عبود «الحاكم بأمره في العدلية يديرها كما يشاء، بالإضافة إلى سعيه لتشكيل هيئة عامة تواليه الطاعة ليتحكّم بقراراتها». ففي السابق «وقف أعضاء المجلس في وجهه وتعذّر عليه إمرارها، إلا أنه كان ليقرّها بنفسه نيابة عن المجلس برمّته ما لم يجرِ التمديد للأعضاء كما جرى أخيراً». من هذه الناحية «كان التمديد ضرورياً لإضفاء نوع من الاستقلالية على القضاء خلافاً لما يقوله البعض بأنه تدخل في عمل القضاء الذي يرغب عبود أن يختزله بنفسه ويسيّره وفق أجندته السياسية». ويبرّر مؤيدو التمديد الحاجة إليه من منطلق كسر سيطرة عبود على المجلس وتحكّمه باجتماعاته وبنصابها بحيث بات من الممكن تأمين نصاب لأي جلسة حتى لو لم يكن موافقاً عليها بعد التمديد للأعضاء الستة ودخول عضو سادس إلى المجلس نائباً للرئيس. وبالتالي يمكن تأمين نصاب الستة من دون عبود، ويمكن الدعوة إلى جلسة وفقاً للقانون، إذ يتمتع نائب الرئيس بهذه الصلاحية أيضاً.

يتيح التعديل انعقاد مجلس القضاء الأعلى في غياب رئيسه

أما معارضو القانون فيشيرون إلى مخالفات عديدة شكلاً ومضموناً وسعياً إلى الإطاحة باستقلالية القضاة والتدخل في عملهم.

الأستاذ الجامعي المتخصص في القانون الدستوري وسام اللحام قال لـ«الأخبار» إن «القانون غير دستوري بكل المعاني. فمن حيث الشكل يخالف أصول التشريع الملحوظة في الدستور، ما يدعو إلى إبطاله لأنه تم التصويت عليه برفع الأيدي وليس بالمناداة كما يفرض الدستور. أما في المضمون، فإنه يخالف مبدأ شمولية التشريع ويستفيد منه أشخاص محدّدون، فضلاً عن كونه بمثابة بثّ الحياة في مجلس منتهي الصلاحية. الأمر الذي يُعدّ تعدياً على استقلالية القضاء أولاً وعلى السلطة التنفيذية صاحبة الصلاحية في هذا الشأن ثانياً وخرقاً لمبدأ المساواة».

ويستعدّ اللحام بالتعاون مع «المفكّرة القانونية» وبعض النواب لتقديم طعن في التمديد أمام المجلس الدستوري فور صدوره في الجريدة الرسمية. فيما دعا عبود إلى «احترام مبدأ استقلالية السلطة القضائية ووجوب تمتّع القوانين بصفة العمومية والتجريد، وإبعادها عن الطابع الشخصي». وانتقد في بيان «حرص المشرّع على إصدار القانون تحت عنوان استمرارية عمل مجلس القضاء الأعلى وانعكاساته السلبية على حسن سير المرفق القضائي كما جاء في أسبابه الموجبة»، مشيراً إلى أن «تعطيل عمل المجلس بدأ حتى قبل انتهاء ولاية أعضائه نتيجة امتناع السلطات المختصّة عن إجراء التعيينات اللازمة وصولاً إلى تعطيل اجتماعاته عبر التدخلات الحاصلة في عمله، ما يجعل من القانون الجديد تمديداً للتعطيل في حال استمرّ الأمر على ما هو عليه».

الطعن يشمل علي إبراهيم

إلى جانب تمديد ولاية أعضاء مجلس القضاء الأعلى، أضاف النائب علي حسن خليل فقرة على القانون هي تمديد ولاية القضاة الذين يبلغون سنّ التقاعد بين 15 آذار 2025 و15 آذار 2026 الذين يتطلّب تعيينهم في مراكزهم مرسوماً يُتخذ في مجلس الوزراء، وذلك لمدة ستة أشهر من تاريخ تقاعدهم. وهو ما ينطبق على النائب العام المالي القاضي علي إبراهيم حصراً، فضلاً عن أن خليل طرحه في مجلس النواب من هذا الباب بالذات. لذلك سيشمل الطعن هذه الفقرة أيضاً لكونها مُعدّة على قياس شخص، فالمشرّع حرص على التمديد من تاريخ 2025/3/15 حتى لا يشمل التمديد القاضيتين غادة عون وهيلانا اسكندر اللتين تُحالان إلى التقاعد قبله بأيام معدودة.

صامدون... منتصرون

محاباة السياسيين لم تنقذ اللواء

ندى أيوب

لم تكن إقالة الأمين العام للهيئة العليا للإغاثة اللواء محمد خير من منصبه، كما تروّج أوساط رئيس الحكومة نجيب ميقاتي، فقط لأنه «كان يقوم بمهامه بالوكالة، وقد أنجز المهمة، وحان وقت تعيين بديل». فطيلة 66 يوماً من العدوان الإسرائيلي على لبنان، سجّلت الهيئة خروقات عدة لقواعد العمل الإغاثي. بدءاً بالإهمال وانتهاءً بمحاباة السياسيين في توزيع المساعدات، في ظل استياء رسمي وغير رسمي من طريقة إدارتها لملف النزوح. ففي حين افترشت آلاف العائلات النازحة الأرض في المدارس والمنازل في بداية العدوان، كانت مخازن الهيئة في البيال تحوي كمياتٍ من الفرش والبطانيات المخزنة. كذلك كانت الحكومة قد رصدّت للهيئة مبالغ مالية لشراء فرش قبل توسّع العدوان الإسرائيلي في 23 أيلول، إلا أنها لم تفعل إلا بعدما وقعت الواقعة، واحتكر تجّار الأزمات الاسفنج، فاضطرّت لشرائها بأسعار أعلى وبكمياتٍ أقل.

وفي جردةٍ سريعة لموقع الهيئة الإلكتروني، حيث تُنشر تفاصيل توزيع المساعدات، يتبين أن الهيئة اشترت من أموال الدولة مساعدات إغاثية وقدّمتها إلى جمعيات تتبع

> **الهيئة العليا للإغاثة اشترت مساعدات إغاثية لصالح جمعيات محظية**

لسياسيين أو مقرّبين منهم. حجّة خير أن هذه الجمعيات كانت تتصل بالهيئة وتبلّغ عن حاجة منطقة أو بلدةٍ أو مركزٍ ما إلى مساعدة، أقبح من ذنب، إذ مِن المستغرب أن تمنح الهيئة الجمعيات مساعدات توزعها الأخيرة باسمها، بدلاً من أن تقدّمها الهيئة باسم الدولة اللبنانية. الأمر نفسه اتّبعه خير مع نواب ووزراء طلبوا منه مساعدات، مكرّساً نهج الزبائنية السياسية على حساب دور مؤسسات الدولة. وفي إحدى المرات، ولتبرير منح مساعدات لأحد النواب بشكل مخالف للقانون، طلب خير من محافَظ جبل لبنان القاضي محمد مكاوي التوقيع على تسلم مساعدات بكمية أكبر من الكمية التّي تسلمها فعلياً، وفق معلومات «الأخبار»، بحجّة أن المساعدات سلمت إلى جهة سياسيّة ضمن نطاقُ عمل مكاوي أي محافظة جبل لبنان، رغم أن خطة الطوارئ تنص على مرور المساعدات عبر المحافظين. وعلمت «الأخبار» حينها أن مكاوي رفض التوقيع.

كذلك، كانّت الهيئة تشترط الحصول على نسبةٍ من المساعدات الإغاثية التي تطلب الجمعيات والجهات الخاصة إدخالها إلى لبنان باسم الهيئة، للاستفادة من الإعفاء من الرسوم الجمركية، وهي نسبة تبقى خارج «السيستم»!

الاطلاع على موقع الهيئة، يُظهر أيضّاً، حجم الفوضى التي مثّلت إحدى ركائز العمل، ربّما لتضييع «الشنكاش». فمثلاً، يذكر الموقع أن مساعدات ذهبت لـ «أحد مراكز الإيواء في الجديدة»، من دون ذكر اسم المركز أو عنوانه. وفي خانة أخرى، دوّن أن 120 سجادة وُزعت على نازحين في بيروت، من دوّن تحديد المنطقة ولا أسماء المستفيدين. بالمحصلة قدمت الهيئة المساعدات لصالح بلديّات، ومحافظين، ومراكز إيواء، ونازحين فرادى وجمعيات وسياسيين، بطريقة غير واضحة، وفي غياب آلية ومعايير محددة للتوزيع، إذ ليس مفهوماً اختيارّ هذا النازح دون سواه، أو تلك البلدية دون سواها، وهو ما يُعد ضرباً للشفافية التي يجب أن تحكم عملاً كهذا.

كذلك، استغل اللواء خير منصبه على ما يبدو لّشراء الولاءات، وهو ما تشير إليه الحركة الاحتجاجية التي شهدتها مدينة طرابلس أمس وقام بها شبان اعتراضاً على إقالة خير، ما يدفع إلى التساؤل حول ما إذا كان ينبغي أن يكون لمسؤول يشغل منصباً كمنصب اللواء خير مناصرون؟

أضف إلى ذلك أن التحفظات على أداء خير «تاريخية» بسبب عجز الهيئة العليا للإغاثة، بصفتها الجهة الحكومية الوحيدة المعنية بالعمل الإغاثي، عن القيام بواجباتها. يبقى أن خطوة ميقاتي المتأخرّة بإقالة خير جاءت ناقصة أيضاً، إذ اقتصرت على إزاحة رأس الهرم، من دون إحداث إصلاح جدي كوضع نظام مالي للهيئة وأصول قانونية تنظم عملها، وهو ما لا يدعو إلى التفاؤل بفتح الباب على حركة إصلاحية سيّما أنه يُفترض أن يكون للهيئة دور في ملف إعادة الإعمار.


(من الويب)

شغور 613 مركز إيواء

وفق المعطيات المتداولة من منظمة الهجرة الدولية، فإن أعداد النازحين إلى ما يسمّى «مناطق آمنة»، وذلك بعد سريان اتفاق وقف إطلاق النار في 27 تشرين الثاني الماضي، بدأت تتناقص، إذ إنه سجّلت حركة مغادرة كثيفة ولافتة، انتقل بموجبها 579 ألف نازح إلى أماكن سكنهم الأصلية، أي 64% من عدد النازحين المسجّلين في مراكز الإيواء. ويشير تقرير صادر عن المنظمة إلى أنه في الأسبوع الأخير قبل وقف إطلاق النار بلغ عدد النازحين نحو 900 ألف، توزعوا على 15 قضاء من أصل 26 في لبنان، إلا أنه خلال الأيام الأولى لبدء سريان اتفاق وقف إطلاق النار، أبلغت 280 منطقة آمنة عن مغادرة النازحين منها، وأقفل 613 مركز إيواء من أصل 1009 مراكز، أي ما نسبته 61% منها. وبقي 396 مركز إيواء مفتوحاً، أي نحو 22 ألف نازح، وغادرها 164 ألفاً، ما يعني بقاء 12% من النازحين في مراكز الإيواء. ويرجح أنّ هؤلاء لا يملكون مساكن للعودة إليها بعد تدمير بيوتهم في الحرب، أو لا تزال قوات الاحتلال الإسرائيلي تتواجد في قراهم، ما يمنعهم من العودة في الوقت الراهن.

وفي سياق متصل، وعلى مستوى التوزع الجغرافي للعائدين، غادر النازحون مناطق محافظتَي لبنان الشمالي وطرابلس بشكل شبه تام. في حين لا تزال أعداد من النازحين تقيم في أقضية أقرب إلى بيروت مثل الشوف وعاليه وبعبدا والمتن.

حماية سياسية لقائد القوّات البحريّة في الجيش؟


(موقع الجيش اللبناني)

منذ تعيينه قائداً للقوات البحرية في الجيش اللبناني في تمّوز 2019، رُسمت علامات استفهام عدة حول المسيرة المهنيّة للعقيد الركن البحري هيثم ضناوي، في ظل تواطؤ عددٍ من عناصر البحريّة في تسهيل عمليّات تهريب بضائع وأشخاص عبر زوارق غير شرعيّة. كما ارتبط اسم ضناوي بـ«قارب الموت» الذي أدى إلى غرق نحو 30 شخصاً في نيسان 2022 أثناء محاولتهم التوجّه إلى قبرص. واتهم بعض الناجين يومها القوات البحّرية بتقصدّ إغراق القارب بعد صدمه مرتين، إلا أن التحقيقات التي قام بها الجيش خلّصت إلى أن قارب المهاجرين غير الشرعيين اصطدم بطراد الجيش.

وعلى هذه الشاكلة، خُتمت جميع التحقيقات التي توسعُ بها الجيش بشأن القوّات البحريّة، وجرى إهمال قضايا أخرى مثل إنزال البترون الذي نفذته قوة كوماندوس إسرائيلية فجر الثاني من الشهر الماضي وتلكؤ القوّات البحريّة في ردع القوّة المعتدية، رغم رصد راداراتها حركة زوارق في المياه اللبنانيّة، إذ أقفل ملف الاعتداء الإسرائيلي من دوُن توجيه أسئلة جديّة إلى القوّات البحريّة.

كل هذه الملفات جرت تغطيتها بفعل «رضا» مكتب قائد الجيش على ضناوي، الذي أُبقي في مركزه الحسّاس. وآخر علامُات هذا الرضا «شطب» تقرير رُفع إلى قيادة الجيش قبل أسابيع، بعد خلافٍ «شخصي» بين مسؤولةٍ في إحدى المنظمات الدولية المعنيّة بالهجرة وضناوي، أثناء حضورهما مؤتمراً في إيطاليا. ومع عودة قائد القوات البحرية إلى بيروت، بوشر التحقيق معه وتمّ الاستماع إلى شهادة ضابط كان برفقته أقرّ بصوابية ما أدلت به المسؤولة في المنظمة المذكورة، إضافةٍ إلى اعترافه بقضّيّة أخرى تتعلق بصفقةٍ أبرمها ضناويُ لمصلحة الّجيش تشوبها شبهة فساد.

وبعدما قررت قيادة الجيش اتخاذ قرار بإبعاد ضناوي عن القيادة البحرّيّة قبل أسابيع، وإدراج ذلك في إطار التغييرات التي ستطاول مراكز قياديّة في المؤسسة العسكرية، بدأت ضغوط دفعت إلى التراجع عن القرار وإبقائه في منصبه. وفيما تشير مصادر إلى أن رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي أمّن الغطاء لضناوي، أشارت مصادر أخرى إلى أن العلاقة الوطيدة التي تجمع زوجة الأخير (أميركية من أصول لبنانية) مع زوجة قائد الجيش العماد جوزف عون كان لها دور في التراجع عن القرار.

(الأخبار)

نقاش في ردم بحر الأوزاعي بركام الضاحية

قالت مصادر مطّلعة، إن الاجتماع الذي عُقد أمس في السراي الحكومي بشأن تحديد آليات العمل التمهيدية لإعادة الإعمار، توصّل إلى اتفاق على تكليف مجلس الجنوب بمسح الأضرار في المنطقة التي تقع ضمن نطاق عمله، على أن تقوم الهيئة العليا للإغاثة في مسح الأضرار في سائر المناطق التي تعرّضت للقصف، وسيتم تثبيت هذا الأمر

> **اجتماع حكومي لإطلاق مسوحات الأضرار الكلية والجزئية: الكلفة تصل إلى 4 مليارات دولار**

في جلسة مجلس الوزراء المقبلة إلى جانب عدد من القرارات الأخرى ذات الصلة. وقد شارك في الاجتماع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي مع ممثّلين عن مجلس الجنوب والهيئة العليا للإغاثة والمجلس الوطني للبحوث العلمية ومجلس الإنماء والإعمار، بالإضافة إلى النائب حسن فضل الله والوزير السابق علي حسن خليل.

وتشير المصادر إلى أن النقاش تطرّق إلى مسائل أساسية منها مسألة استعمال ركام الأبنية والمنازل لردم البحر، بالإضافة إلى التقديرات المتعلقة بالأضرار التي لحقت بالمباني والمنازل، فضلاً عن آلية التعويضات عن الأضرار الجزئية والكاملة. وبحسب المعطيات، كانت تقديرات المجلس الوطني للبحوث العلمية تشير إلى وجود أكثر من 600 مبنى مدمّر في الضاحية بالاستناد إلى قراءة الصور الجوية ومقارنتها مع السابق، لكنّ النائب فضل الله أشار إلى أن عدد المباني المدمّرة في الضاحية يصل إلى 400 مبنى فقط بناءً على مسوحات أُخذت ميدانياً على فترات مختلفة. وقد كان هناك شبه اتفاق في الاجتماع على أن حجم الدمار يراوح بين مرة ونصف مرة إلى مرتين الدمار الحاصل في عدوان تموز 2006، وعلى أن الأبنية التي لم تتدمر بشكل كامل لكنها تصدّعت إلى درجة أنها لم تعد صالحة للسكن ويجب هدمها تُقدّر بنحو 30% من الدمار الشامل. وجرى نقاش يتعلق بالتعويضات التي يُفترض تسديدها للمتضررين، ولا سيما التعويضات المتعلقة بالدمار الجزئي في المناطق التي يعود إليها النازحون، وقد اقتُرح أن يكون التعويض موحّداً لهذا النوع من الأضرار.

كذلك، تطرّق النقاش إلى الدمار المتعلق بالبنية التحتية باعتبار أنه دمار أقلّ مما حصل في عدوان تموز 2006 حين قصف العدو الإسرائيلي عدداً كبيراً من الجسور، بينما الوضع الحالي أن الأضرار تقتصر على محطات المياه والكهرباء والاتصالات بالإضافة إلى عدد قليل من الضربات التي طاولت الطرقات.

أما بالنسبة إلى الردم، فإنه سيتم تلزيم نقله في جلسة مجلس الوزراء المقبلة، علماً أنه لم يُتفق على الموقع الذي سيوضع فيه. ففيما كانت الاقتراحات التي سبقت هذا الاجتماع تشير إلى إمكانية الردم في منطقة الكوستا برافا، تطرّق النقاش إلى ردم البحر في منطقة الأوزاعي بين السان سيمون ومرفأ الأوزاعي.

في النهاية تخلص التقديرات بين المجتمعين إلى أن كلفة الإعمار قد تصل إلى 4 مليارات دولار للمباني المدمّرة كلياً والأضرار الجزئية.

(الأخبار)


(هيثم الموسوي)

84% الزيادة في عدد القادمين عبر المطار

إثر إعلان وقف إطلاق النار، ارتفعت حركة الركاب القادمين عبر مطار بيروت الدولي بنسبة 84%. فخلال شهر تشرين الثاني، وقبل وقف الحرب، لم يتجاوز معدّل عدد القادمين يومياً عبر المطار مستوى 2300 راكب. أما في الأيام الأولى التي تلت السابع والعشرين من تشرين الثاني الماضي، أي بعد سريان

> **تستأثر ميدل إيست بنحو 96% من الرحلات التي تستعمل مطار بيروت للوصول والمغادرة**

وقف إطلاق النار، فقد تجاوز عدد القادمين يومياً الـ 4200 راكب. في المقابل، تراجع عدد المغادرين من نحو 2700 راكب يومياً، وفقاً لمعدلات شهر تشرين الثاني، إلى 2100 راكب.

خلال الحرب، كانت طائرات شركة طيران الشرق الأوسط تصل إلى لبنان بأقل من نصف سعتها من الركاب، وتغادر شبه مكتملة. ففي شهر تشرين الثاني وحده، غادر لبنان أكثر من 57 ألف شخص على متن 465 رحلة، ووصل 47 ألفاً على متن نفس العدد من الرحلات، ما يشير إلى تناقص وصل إلى حدود 10 آلاف شخص خرجوا من المطار وحده، من دون احتساب بقية المعابر الحدودية. وبالتالي، فإنّ ارتفاع أعداد القادمين في الأيام الماضية يدلّ على عودة أعداد من النازحين عن لبنان خلال الحرب عبر المطار، إذ ارتفع معدّل الركاب القادمين على الطائرة الواحدة من 95 راكباً قبل وقف إطلاق النار، إلى 144 راكباً بعده، وانخفض معدّل عدد المغادرين من 120 راكباً على كلّ طائرة إلى 82، علماً أن عدد الرحلات القادمة إلى مطار بيروت لم يزد بشكل كبير، وبقي عند حدود 26 رحلة يومياً.

ولا تزال شركة طيران الشرق الأوسط «ميدل إيست» هي المشغّل الرئيسي للرحلات. ووفقاً للأرقام الواردة من المطار، تستأثر «الميدل إيست» بنحو 96% من عدد الرحلات القادمة والمغادرة. وفي الأيام الماضية، لم تعد سوى طائرات الشركات الأردنية والعراقية والإيرانية والتركية، إنّما بشكل خجول لا يزيد عن رحلة واحدة يومياً، علماً أنّه طوال فترة الحرب الممتدة من 23 أيلول حتى 27 تشرين الثاني، لم تهبط أو تقلع من المطار سوى طائرات الشرق الأوسط. وبحسب المعطيات، فإن الشركات الأجنبية لا تزال تتعامل مع وقف إطلاق النار بحذر شديد باعتباره غير نهائي ولن يكتمل قبل مرور الأيام الستين المنصوص عليها في الاتفاق، لذا تحجم الشركات عن إعلان سريع للعودة إلى تشغيل رحلات من مطار بيروت رغم أن الطلب على السفر إلى لبنان يزداد في هذه الفترة من السنة التي تسبق الأعياد، أي أنه موسم. كما أن الشركات تنظر إلى الخروقات الإسرائيلية للاتفاق باعتبارها مسارات قد تعيد الحرب إلى الطاولة بأيّ لحظة، علماً أن أسعار تذاكر السفر مستقرّة نسبياً رغم بدء الموسم الشتوي.

(من الويب)


جولات رقابة على تجار الزجاج والألمينيوم

كما كان مقرّراً، عقد المدير العام لوزارة الاقتصاد محمد بو حيدر اجتماعاً مع ممثلي مصالح الاقتصاد في المناطق اللبنانية وأبلغهم بوجوب بدء مراقبة أسعار الزجاج والألمينيوم اعتباراً من صباح اليوم الثلاثاء. وكان بوحيدر قد تلقّى العديد من المراجعات بهذا الشأن تفيد بأن الشركات بدأت تحتكر كميات من الزجاج المعدّ للتفصيل وقضبان الألمينيوم المخصّصة للقص والتركيب بأشكال مختلفة، وأنها عمدت إلى رفع أسعارها بوجه العموم، ولا سيما في مناطق الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية.

وقال بو حيدر لـ«الأخبار»، إنه طلب من مسؤولي مصالح الاقتصاد في المناطق التواصل بشكل سريع مع مديري المرافئ للاستعلام عن أي نشاط استيراد يتعلق بكميات من الزجاج والألمينيوم وإبلاغه عنها ليصار إلى مراقبة عمليات التسليم والأسعار. كما طلب منهم الاستحصال من غرف التجارة والصناعة في المحافظات، على أسماء وعناوين وطرق الاتصال بكبار مستوردي الزجاج والألمينيوم، والمصانع الكبيرة المحلية التي تعمل في مجال التفصيل والتركيب من أجل إطلاق ورشة الرقابة اعتباراً من صباح اليوم الثلاثاء. وسيتم الأمر من خلال جولات يقوم بها ممثلو المصالح في المناطق وسترافقهم القوى الأمنية من أجل قمع المخالفات.

ويأتي هذا الأمر بعدما تبيّن أن سعر متر الزجاج العادي «البلور» ارتفع من 7,5 دولارات إلى 14 دولاراً، كما ارتفع سعر الزجاج المشرّط من 16 دولاراً إلى 24 دولاراً ثم إلى 35 دولاراً. وباتت الكميات محصورة بيد قلّة من الشركات التي تبيع الكميات بالسعر الأعلى الذي تحدّده ربطاً بنسب الربحية التي تراها مناسبة لها بعيداً عن أي مصلحة للمستهلك، علماً أن هؤلاء المستهكلين هم النازحون الذين يحاولون العودة إلى منازلهم بعد نزوح قسري تحت الضربات الإسرائيلية لمدة تجاوزت السبعين يوماً. وبحسب المعطيات التي يقدمها مستوردو الزجاج، فإن بعض الشحنات ستأتي إلى لبنان خلال الفترة بين 12 كانون الأول الجاري و18 منه، علماً أن «المستوردين سبق أن سجّلوا طلبياتهم في الخارج اعتباراً من أيلول الماضي مع بداية الحرب وقبل انطلاق أي مفاوضات لوقف إطلاق النار».

وهناك وضع مماثل للألمينيوم، إذ قفز سعر المتر الواحد من 90 دولاراً إلى 125 دولاراً للنوعية الأكثر تداولاً في لبنان، سواء تلك المصنّعة في السعودية أو الإمارات. كما أن الكميات المتوافرة ما زالت في مخازن التجّار ولم يخرج منها ما يكفي لإغراق السوق والحفاظ على الاستقرار في الأسعار، بل احتفظ التجّار بها من أجل زيادة السعر كلما ازداد الطلب.

(الأخبار)

مصطلح وحدة الساحات: في معانيه ومصاديقه

طراد حمادة *

يسأل بعض الباحثين، والإعلاميين منهم بشكل خاص، عن مصير وحدة الساحات بعد إيقاف الحرب على لبنان واستمرارها بشكل معيّن في غزة والضفة وكذلك في مساندة جبهة اليمن والعراق. وكأن وحدة الساحات مسألة إستراتيجية مرتبطة بالحرب على الجبهة اللبنانية أو بمسألة حرب الإسناد من لبنان. علماً أنه، وبصرف النظر عن أصل نشوء هذا المصطلح ذي البعد الإستراتيجي السياسي والعسكري وما أحيط فيه من متعلقات، فإنه يبقى كمفهوم قابل لوجود مصاديق متعددة ولا يختص بواحد منها.
وإذا حفرنا في البعد الجيولونولوجي للمصطلح\المفهوم نجد أنه يقبل معنيين اثنين، عام وخاص، وأن المعنى الخاص منه يندرج في داخل المعنى العام كما هو في علم المنطق.
الحفر في أصول نشوء مصطلح وحدة الساحات يظهر أنه يعود في أصوله المفهومية إلى مسألة وحدة الأمة والجماعة في الفقه السياسي الإسلامي، وإلى مفهوم الوحدة العربية في المفهوم القومي العربي، وإلى مفهوم وحدة جبهات المواجهة في دول الطوق حول فلسطين -وهي مصر ولبنان والأردن وسوريا- في المسار التاريخي للصراع العربي الصهيوني، وقد نشأت وحدة ساحات حقيقية في حروب 1948 في جيش الإنقاذ وحرب تموز 1967 وحرب تشرين 1973، كما قرر في الجامعة العربية مشروع مجلس الدفاع العربي المشترك، وعيّنت إدارة لها تسلمت صلاحيات إلى حين.
إن القضية الأساسية المعاصرة التي يجمع عليها مفهوم وحدة الساحات وما يقابله ويوازيه في الواقع الإسلامي والعربي ونصرة فلسطين ومساندتها هو الجوهر التالي:
إن قضية فلسطين كأرض محتلة هي القضية المركزية الأولى للعرب والمسلمين وإن مساندة شعبها ونصرته واجب جميع العرب والمسلمين. وإن الأمر يكون مساوياً في مشروعية المسؤولية، بصرف النظر عن الأدوار التي اختصت فيها الدول القطرية التي كان لكل منها نصيبه وفقاً لما يقرره، لكن ذلك لا يلغي مسؤوليته وفقاً للمنطق الإسلامي أو القومي العربي.
لكن لماذا تعددت المواقف واتخذ مفهوم وحدة الساحات مسؤولية المحاور وكأن المختص به دول محور الممانعة دون سواهم من الدول العربية والإسلامية خلاف منطق الوحدة العربية ووحدة الأمة التي تجعل فلسطين قضية مركزية لها؟
حتى تستبين لنا هذه المسألة يجب البحث في جدلية العلاقة بين الوحدة والتجزئة في الواقع العربي والإسلامي، وقيام الدولة الوطنية القطرية بداية القرن العشرين، ونشوء مصالح مرتبطة بقيام الدولة الوطنية القطرية، حتى صار كل نظام سياسي مستقل يتصرف وفقاً لمصالحه القطرية إذا صح التعبير، يضاف إلى ذلك أن التاريخ لم يخلُ من صراعات داخل الدولة الإسلامية، صراعات الأمصار، وقيام إدارات متعددة لكن ضمن القواعد التالية:
1- كانت التجزئة حركة داخل الوحدة.
2- المحافظة على أهمية القضية المركزية مثل قضية فلسطين.
3- من يرفع راية مساندة القضية المركزية يكسب إجماع وتأييد الأمة.
وعليه، فإن ما نسميه صراع الأمصار القديم يستمر في وجود المحاور الجديد المعاصر ويصدق عليه إجماع وقيادة من يرفع الراية من أجل نصرة القضية المركزية ومساندتها. تصدق هذه الفلسفة التاريخية على الواقع الراهن.
ولئن كان محور الممانعة يرفع راية نصرة فلسطين، لكن يجب الانتباه إلى أمر أساسي هو التالي:
إن رفع محور معين راية نصرة فلسطين وهي القضية المركزية لا يسقط دور ومسؤولية بقية الدول أو المحاور. يعني مسؤولية الوحدة العربية في المفهوم القومي ووحدة الأمة ودار الإسلام في المفهوم الإسلامي. لذلك، يمكن تحديد حقيقة مصطلح وحدة الساحات بأنه مفهوم يصدق على وحدة الأمة في الفقه السياسي الإسلامي والوحدة العربية في الفكر القومي، وأن فلسطين القضية المركزية وجميع الساحات مسؤولة عن نصرتها ومساندتها، حتى لو تباينت المستويات، لكن الأساس هو في وحدة الساحات في المسؤوليات.
وإذا كان المفهوم العام هو مسؤولية الوحدة العامة، والمفهوم الخاص هو مسؤولية المحاور أو الجبهات، فإن الخاص يندرج في العام والعام يتضمن الخاص. وعليه، كخلاصة منطقية، نقول لكل من يسأل عن وحدة الساحات: إن هذه الوحدة متحققة في وحدة الأمة والوحدة العربية في المفهومين الإسلامي والقومي والواجب أمام ما يجري في هذه الحرب الكبرى ألا يتخلى أحد عن مسؤوليته... «وقفوهم إنهم مسؤولون».

*** كاتب ووزير سابق**

حلب ودروسها التي لا تنتـهي

بشار اللقيس *

كان على هذا المقال أن يتناول دمشق ودروسها التي لا تنتهي، لكن الحدث الحلبي فرض نفسه. ولأن المسألة ليست مسألة دمشق أو حلب بما هما مدينتان، بل مسألة «سوريا وما آلت إليه»، فإنه لا بد من البدء بلحظة تكون بمنزلة لحظة البدء أو الخطيئة الأصلية التي آلت بنا إلى كل هذا الخراب. والخطيئة الأصلية، في رأيي، هي زاوية المقاربة التي تبنّاها النظام في سوريا

> لا أحد من أطراف النزاع يمتلك تصوّراً لشكل النظام السياسي في سوريا بنهاية هذه الحرب. الحرب تعمّق من أزمة النظام والمعارضة على حد سواء وتزيد من استعصاء المشهد

عام 2011 في مواجهته الثورة ـ نعم الثورة ـ والتي أفضت إلى «معضلة اجتماعية» لا مخرج منها.
نحن هنا نتحدّث عن عام 2011 والحالة الاجتماعية التي تفجّرت في العالم العربي بأسره. الناس خرجت إلى الشوارع تعلن رفضها لواقعها، وتلعن ظلمة أيّامها. في تونس كما في مصر، وفي سوريا كما في ليبيا، كان بسطاء الناس يخرجون إلى الشوارع معلنين رفضهم نُظماً مهترئة. لم يُدرس حراك عام 2011 بما فيه الكفاية إلى اليوم. نعم هو كان ثورة وربيعاً ولم يكن خريفاً ولا شتاءً ولا حريقاً، كما درج على وصفه «كارهو التغيير والتفكير». الربيع العربي كان نتاجاً لديناميات من السياسات الفاشلة للدولة القطرية على مدى عقود. يكفي النظر في مؤشرات التعليم، الطبابة، الضمان الصحي (والأهم مؤشر الكرامة)، لنعرف واقع الحال البائس لشعوب يصح السؤال في حالتها: كيف صبرت على مثل هذه الأنظمة كل هذه السنين؟ (ملاحظة: درجت عادة التجهيل في أوساطنا بحديث الإعلاميين عن التعليم والطبابة والنقل الشبه مجاني في دول كسوريا، ومن قبلها العراق، لكن نظرة بسيطة إلى أرقام التعليم تفيد أن كوارث كانت قد حلّت بقطاعات التعليم والصحّة بسبب سياسات الخصخصة منذ أوائل التسعينيات، وهذا يحتاج إلى مقال مستقل).
على كل حال، لم تقرأ القيادة السورية الحراك في سوريا باعتباره نتاجاً لسياسات تنموية فاشلة وحصيلة طبيعية لسُعار أزمة الهوية التي اجتاحت منطقتنا منذ عام 2003 (بالأحرى لم تحب القيادة السورية قراءته على هذا النحو)، فراحت تبحث في دهاليز التفسير البوليسي عن طرف خيط المؤامرة. شخصياً، وإلى اليوم، لا زلت أبحث عن معنى علمي أو منطقي للمؤامرة. ما معنى المؤامرة؟ أنا أفهم أن هناك سياسات ودولاً تعادي بعضها البعض، فيما المؤامرة يمكن وصفها في غدر حليف بآخر (الانقلاب الحزبي يمكن أن يكون مؤامرة، أمّا عداء تركيا لسوريا، وأطماع العائلة الهاشمية في دمشق، والخلاف مع بغداد والعداء لتل أبيب، فتلك تسمّى سياسات دول وأنظمة تعادي بعضها البعض). وهكذا، دخلت سوريا، منذ عام 2011، في أتون التفسير البوليسي والتفسير البوليسي المضاد. عملت الأطراف كلها على الإيغال في التفسير الأمني للحدث، ثم في التفسير الغيبي له، والكل شحذ أسلحته الأيديولوجية للمواجهة. خطابات الجغرافيا السياسية وأنابيب الطاقة في شرق المتوسط من جهة (قال لي رجل شامي بسيط مرة: والله ما عارف أن مشكلتنا مع «الجزمة» وراها كل أنابيب هالغاز)، خطابات نهاية الزمان التي انفجرت على غاربها من جهة أخرى؛ واحد ينتظر معركة قرقيسيا، وآخر ينتظر الألوية الخضراء في الأموي، والشعب السوري يدور تائهاً حول نفسه في حفل هستيري قلّ نظيره في تاريخنا الحديث والغابر.
يُسجّل للنظام في تلك المرحلة نجاحه في جرّ المعارضة إلى العسكرة. ويُسجّل في تلك المرحلة غياب أي رؤية واضحة لمستقبل سوريا عند المعارضة المسلّحة (إلى اليوم لا يزال هذا الغياب بادياً). اعتمدت المعارضة على خطاب العدالة بكثير من الاختزالية (إذا حكمنا سوريا لن يكون هناك سلطة أمنية ولا سجون. تخيّلوا أحداً ناضجاً يفكر على هذا النحو الطفولي!) فيما غاب عن برنامجها أي إجابة بما يخص أسئلة القلق الهوياتي لدى الناس. هي لم تطمئن أهالي المدن، ولا الإثنيات، ولا الطوائف، وظلّت ثورة ريفية – سنية (بالمجمل). في المقابل، لم يجد النظام صعوبة في إزكاء مخاوف الأقليات بعدما ساعده خطاب المعارضة الكارثي وهوّن عليه الكثير أمنياً واجتماعياً («الشيعي بالتابوت والمسيحي ع بيروت» كمثال).
وبالمحصلة، دخلت سوريا في أتون حرب لا تنتهي. قتل وقتل مضاد، إبادات من كل الأنواع، «سقوط أخلاقي حر» للجميع دون استثناء، وأزمة تصوّر لليوم التالي. لا أحد من أطراف النزاع يمتلك تصوّراً لشكل النظام السياسي في سوريا بنهاية هذه الحرب. الحرب تعمّق من أزمة النظام والمعارضة على حد سواء وتزيد من استعصاء المشهد. والحصيلة بالنهاية: نصف مليون قتيل وأكثر من ثمانية ملايين مهجّر يفترشون بقاع الأرض في تيه لا أول له ولا آخِر، وفي نكبة لا يمكن لآدمي تصورها.
مرة جديدة يعود السؤال مراوداً: مَن يتحمّل المسؤولية عمّا آلت إليه سوريا؟ تتسابق الأطراف جميعها إلى رمي المسؤولية على الخصوم (كلٌّ يحمّل خصمه المسؤولية)، ولا أحد يريد الاعتراف بالخطيئة الأصلية، ولا حتى نقاش صلب المسألة أو المعضلة. لماذا لم تستطع سوريا إنتاج فضاء سياسي طبيعي و«ممارسة سياسية آدمية»؟ الجواب أن إقصاءً للفضاء السياسي لعقود، وتجفيفاً لمنابع العمل السياسي الطبيعي، هو ما أفضى بانفجار هذه الهوامش السياسية. والهوامش هذه ليست مجرد بيئات اجتماعية معدمة نمت على أطراف المدن، بل أفكار ورؤى سياسية هامشية تصدّرت الواجهة بعدما جُففت منابع العمل السياسي الطبيعي منذ عام 1958 في أقل تقدير. ما الحل؟ بدء نقاش هادئ في المسلمات، واستيعاب بعضنا البعض في ما نختلف فيه ونتوجّس منه، أقلّه، ومحاولة تفكيك المعضلة القائمة لكي لا تبقى شرايين سوريا مفتوحة على نزيف دام لا نهاية له. لكن، هل من سبيل للمضي بحل المعضلة السورية؟ أخشى أن الوقت قد فات، وأن دروساً لا تنتهي تخبرنا بها حلب ودمشق، لكن أحداً لا يريد التعلم منها.

* كاتب

إشارات هيرود على الشاشات

عماد عطالله *

الملك هيرود يُلَقّن النقاط عبر الزمن لتحديد البيكْسلات على شاشة الطيار الإسرائيلي. فيَستخدم الأخير حاوية التوجيه للتعرف إلى الهدف وتمرير الإحداثيات إلى قائد الأرض. مذبحة الأبرياء تتم في ثوانٍ بالموافقة الفورية. يغضب هيرود من خداع كهنة الزرادشتية المجوس العائدين إلى إيران، ولا يتحمل عدم تمكنه من تحديد مكان الطفل على أرض كنعان. تدابيره قاسية للتخلص من أي تهديد وجودي، وإلا تحوّل ما يعتبره حسينٌ يسوعي إلى خطر وجودي في الكِبَر، أينما تواجد الطفل في لبنان أو فلسطين.
العقل الإسرائيلي محكوم بإستراتيجية

> في كل طلعة من طلعات الطيار الإسرائيلي تكمن علامة تتعدى العصور والجغرافيا

هيرود الانتقامية، على عكس ما يكتنزه هانيبعل بركة من إلهام مقاوم في سره. لذلك «إستراتيجية هانيبعل» الإسرائيلية غير صالحة مجازياً ولا عملياً، ليست اسماً على مسمى. الصهيوني يستحوذ غصباً على ثقافة الكنعاني الخلّاقة في كل جوانب الحياة التاريخية والمعاصرة من السلم والحرب، كما سرَقَ ثقافة الطهي من مطبخنا والأشجار من أراضينا. في مقاومته ضد الإمبريالية الرومانية، اعتمد هانيبعل بركة نهجاً تكتيكياً ناجحاً وذكياً ضد الجيش الروماني. لكن في حالة الجيش الإسرائيلي، تمت سرقة اسم هانيبعل لتسمية أسلوب عسكري مختلف يتجاوز القواعد التي تمنع أسر الجنود ويمتد حتى قتل صريح وفاجر للمدنيين. في ذلك شر وتصعيد عنفي وقاسٍ بشكل مفرط لقتل الصديق والعدو، بغض النظر عن الأضرار الجانبية. اسم هانيبعل بركة القرطاجي بريء من هذا الإجرام.
العبراني مخترع العلامات الشريرة عبر التاريخ. في كل طلعة من طلعات الطيار الإسرائيلي تكمن علامة تتعدى العصور والجغرافيا. هيرود وضع علامة ذبح استهدفت كل منزل يحتوي على طفل ذَكَر دون الثانية في بيت لحم وجوارها، بموجب مرسوم ملكي لِقتل «الملك الذي وُلِد». نزح يوسف مع الطفل ووالدته جنوباً عبر غزّة الأبية إلى الأمان في مصر، ليلاقي نازحي الجنوب والبقاع وبيروت الذين لحقت بهم آلة القتل الصهيوني. العبراني قتل السيد المسيح مليون مرة، أولها بذبح كل أطفال بيت لحم، وثانيها على الصليب، قبل أن تتكاثر أوامر القتل الإسرائيلي بالتسلسل الهندسي، اعتماداً على العلامات الخوارزمية المستحدثة من برامج الذكاء الاصطناعي في وزارة الدفاع الأميركية، بينها مشروع «نِمبل» بالتعاقد مع «غوغل» و«أمازون». عبر التغريدات والرسائل الرقمية، انتشى أفيخاي أدرعي في وضع قُبلة الموت كعلامة على مبنى اللبناني الوديع في بيته، دقائق قبل التنفيذ. أسقط علامات من السماء على بيوت مختارة اصطناعياً في كل أحياء المدن والبلدات، تماماً كما فعل رب العبرانيين، عندما دشّن إستراتيجية هيرود لأول مرة بإنزال العلامات الإلهية على مصر الفرعونية، ولكن بهدف عكسي للحماية والتدمير في آن معاً. حدد العبرانيون منازلهم بدم الخروف على الأبواب، لكي يقفز فوقها ويتجاوزها الطاعون الإلهي الذي قتل الولد-البكر من كل عائلة مصرية.
علامات هيرود غير حصرية وقابلة للاقتباس، بما فيها في بعض الكتب الأدبية. تدور أحداث كتاب «الوباء» (ديفيد زندال) في مستقبل بعيد يجمع بين عناصر الأوبرا الفضائية والدستوبيا، حيث يستخدم الغزاة الفضائيون ضد المستعمرات البشرية إستراتيجية التحديد البيولوجي بإصابة مناطق معينة بالفيروس، كإشارة لقواتهم عندما يحين وقت الهجوم والإبادة. تتضمن ثلاثية نجيب محفوظ في القاهرة شخصيات يتم تحديدها بإشارات على حياتها ومنازلها، إما من قبل السلطات البريطانية أو فصائل مصرية، تحسباً للهجوم عليها وقمعها سياسياً واجتماعياً. ألهَمَت علامات هيرود الكثير من الأفعال الشريرة بين الشعوب الأوروبية. خلال الحروب الصليبية واجتياح مناطقنا، كان الصليبيون أحياناً يحددون بالعلامات المنازل أو الكنائس التي نَووْا الاستيلاء عليها أو تدنيسها. ليلة «الكريستالنخت»، وهي ليلة الزجاج المحطم في التاسع والعاشر من نوفمبر 1938، وضع النازيون علامات النجوم الصفراء أو رموزاً أخرى على منازل اليهود في أنحاء ألمانيا والنمسا في هجوم عنيف. كذلك فعلوا في المناطق التي احتلوها لاحقاً، لتمييز البيوت من أجل الاضطهاد أو الترحيل. كما وضع الفرنسيون العلامات على الرجال والنساء والأطفال اليهود في «فيلودروم د'يفر» (استاد الدراجات الشتائي) لترحيلهم إلى أوشفيتز. الصهيوني يتذكر تلك المآسي في أوروبا، وينتقم من العربي.
ما سر هذه النقمة المزمنة؟ لا ريب أن أسبابها وجذورها أبعد بكثير من المقاومات اللبنانية والفلسطينية، أو النكبة والهولوكوست. أشك أن علامة القتل الأولى ابتدأت فقط بعد عبور نهر الأردن وقبل احتلال مدينة أريحا، حين أُعطِيَت الأوامر بوضع العلامة العكسية على شيئين فقط لا غير في سفر يشوع 1: المومس والذهب. «رَاحَاب الزَّانِيَة فقط تَحْيا هي وكُل مَن معها في البيت» (لأنها خبّأت الجواسيس)، «وكُل الفِضَّة والذَّهب وآنِيَة النُّحَاس والحديد». ثم أغاروا «وحَرَّموا كُل ما في المدينة مِن رَجُل وامْرأة، مِن طفل وشيخ، حتى البقر والغنم والحمير بحَدِّ السيف»، وما لبثوا ان «أحرَقوا المدينة بالنار مع كُل ما بِهَا» ما عدا العلامتَيْن. نقمة العبراني المزمِنة تتخطى حركة العبور الأول؛ ربما تعود أسبابها إلى الكراهية الذاتية في جرود حران العراقية، والرغبة الأنانية في الاستحواذ غصباً على ما لا يملكه في أرض «الميعاد» البعيدة.
الحرب على لبنان مستمرة رغم قرار مجلس الأمن رقم 1701 المكرر. هدنة لن تدوم طالما وجد النتن الإسرائيلي 1700 عذر وعذر لخرقها ومتابعة تقويض حاضنة المقاومة اللبنانية من الداخل السوري. مهّدَت الآلة الإعلامية الإسرائيلية للقتل بالبيكسلات، إلى جانب بعض المحطات اللبنانية والعربية المتماشية، لصبغ علامات هيرود بشرعية واهية وكأنه عمل عسكري ضد أهداف عسكرية محددة: علامات على الشاشة تشي زيفاً عن صاروخ بالستي مخبأ تحت الوسادة في غرفة نوم، عن مقاتل للحزب يقاوم من الصالون، عن خلية «عسكرية» للقرض الحسن، أو عيادة طبية ومنصة كورنيت داخل «اشكمان» سيارة قابعة في ملجأ المبنى؛ جميعها أمثلة قتْل على الهوية الإنسانية ضد منشآتٍ مدنية محض، قتْل دون التحقق من صحة البيانات، وعشوائية صارخة لا ترتقي إلى مبدأ التناسب في قوانين الحرب. معاناة الكنعاني التاريخي واللبناني/الفلسطيني المعاصر هي سلسلة متواصلة من نقمة هيرود على بَرَكة هانيبعل. لهذه الحرب تكملة ليست بعيدة.

* كاتب لبناني

المقاربة الجمهورية كتعبير متقدِّم عن «أزمة الرأسمالية الأميركية»

ورد كاسوحة *

المقاربة الجمهورية للسياسة النقدية، وصولاً إلى الاقتصاد بمجمله، لا تبدو، في الحقيقة، أقلَّ إشكالية من نظيرتها الديموقراطية. فهي أيضاً، وخلافاً لما يُعتقد، تستخدم البعد الجيوسياسي للمواجهة مع الخصوم كأداة في الصراع الاقتصادي في الداخل. الفارق هنا، أنّ هذا الاستخدام يخضع، لدى تحويله إلى أجندة اقتصادية للحزب، إلى العقيدة الجمهورية الخاصّة بتفضيل السياسات الانكماشية، بدلاً من نظيرتها التضخّمية، إذا صحّ التعبير. المواجهة التجارية مع الصين تظهر في هذا السياق كمعادلٍ مقلوب لسياسات الحرب الخاصّة بالحزب الديموقراطي لا سيّما في أوكرانيا. الربط بين حصيلة الحربٍ التجارية مع بكّين والسياسات الانكماشية في الداخل، يضع الحزب الجمهوري، مثلَه مثلَ نظيره الديموقراطي، على سكّة الاستفادة من التراكم الحاصل عبر الحروب. هذا لا يجعله إمبريالياً بالمقدار نفسه، ولكنه يوفّر له أدوات على الصعيد الاقتصادي، تُبقيه في غنىً عن خوض الحروب العسكرية أو دعمها بالواسطة، بالطريقة التي يقوم بها الديموقراطيون.

الحرب الاقتصادية كمقاربة إمبريالية للتجارة

الأدوات المُستخدمة بهذه الطريقة لا تعطي انطباعاً بدعم الجمهوريين للحروب الإمبريالية في الخارج. مقدار الصحّة في ذلك لا يغني عن القول إنّ هذه السياسة إمبريالية بدورها، ولكن ليس عبر التدخلّ العسكري المباشر، بل عبر الاستعاضة عنه بالحرب الاقتصادية، التي تشكّل عقيدة محورية لدى الجمهوريين، لا سيّما لدى المعسكر الترامبي. في المواجهة التجارية مع الصين مثلاً، قُدِّمَ الخفض الذي تحقَّقَ في عجز الميزان التجاري الأميركي بوصفه كبحاً للممارسات التجارية الصينية «غير المشروعة»، مثل توطين التكنولوجيا الغربية بعد «سرقة أسرارها التجارية» وخفض اليوان والدعم الحكومي لصناعة السيارات الكهربائية. الفائض التجاري الذي استطاعت إدارة ترامب الأولى تحقيقه هنا، على حساب الصين، لم يوظَّف فحسب في مواجهة المقاربة الديموقراطية التي اعتُبرت، جمهورياً، متساهلة إزاء التنافسية الصينية، بل حظي، أيضاً، بغطاء غير مُعلَن من صنّاع السياسة النقدية، في الاحتياطي الفيدرالي. وهو ما وضعه، كإجراء اقتصادي، في مرتبة متقدّمة جداً في التصنيف المُعتمَد هناك للسياسات الاقتصادية أو التجارية التي تقترحها هذه الحكومة أو تلك.
زاد ذلك من ثقة الجمهوريين بمنهجهم الحمائي في التجارة الخارجية، فانتقلوا، بعد تقييد التجارة مع الصين، إلى اقتراح قيود مماثلة على الحلفاء الذين يحظون بأفضلية تجارية في التبادلات السلعية مع الولايات المتحدة، مثل ألمانيا وفرنسا. والحال أنّ ذلك كلّه لم يكن ليحصل لو لم تكن الولايات المتحدة، حتى مع الجمهوريين، في موقع جيوسياسي يسمح لها بتعليق التنافسية التجارية، وكلّ ما يتعلّق بقوانين التجارة الحرّة، في التبادلات مع الخصوم الاقتصاديين مثل الصين وصولاً حتى إلى الحلفاء الأوروبيين في «الناتو». الربح المتحقّق من عمليات كهذه، هو نتاج الموقع القيادي الذي تحتلّه الولايات المتحدة في منظومة التجارة الدولية، والذي يتيح لها، بذريعة وصول إدارة مناصِرة للحمائية التجارية، مخالَفة كلّ القواعد التجارية المعمول بها دولياً، لتغليب نهج اقتصادي على آخر في الداخل، أو لتوظيف ذلك في دعم السياسات النقدية الخاصّة بكبح التقلُّبات الرأسمالية الشديدة.

تحبيذ السياسات التي لا تهدّد الربحية العالية

ثمّة، بهذا المعنى، معادل تجاري لنظام العقوبات والقيود التجارية المُستخدَم ضدّ الدول النامية؛ يجري توسيعه وتعديل بنيته ووظيفته، ليتناسب مع طبيعة المواجهة الاقتصادية مع اقتصادات أكبر وأكثر ربحيّة. وهذه سياسة يتعذّر على الديموقراطيين ممارسَتهُا، لأنها لا تنطوي على مواجهة جيوسياسية مباشرة كما هي الحال في أوكرانيا حالياً أو في غزّة ولبنان دعماً لإسرائيل. الوظيفة الاقتصادية التي تؤدّيها الحرب في الممارسة الديموقراطية تختلف عنها في نظيرتها الجمهورية، حيث الربط بين المواجهة الجيوسياسية وتغذية النموّ في الداخل لا يقود غالباً إلى تطابقٍ كامل، أو حتى إلى تقاطُع، مع السياسات النقدية. أي مثلما يحدث حالياً مع المنحى الخاصّ بإنفاذ قانون خفضٍ التضخّم، الذي تتمحور حوله كلّ فلسفة الديموقراطيين الاقتصادية، في وقتٍ تزداد فيه الحاجة، بحسب الاحتياطي الفيدرالي، إلى ضبط الإنفاق وتقنينه، قبل معاودة خفض أسعار الفائدة، مجدداً (تم خفضها بالفعل مع بروز مؤشّرات على السيطرة نسبياً على التضخّم).
هذا لا يجعل المقاربة الجمهورية متطابقة بالضرورة مع السياسة النقدية، ولكنه يقرّبها أكثر إلى المسعى النقدي المستمرّ لتفادي تحويل الإنفاق في الداخل والخارج إلى سياسة عامّة مُتَفق عليها. أي تحظى بإجماع سياسي كبير، كما كانت عليه الحال إبّان حقبة بيل كلينتون في التسعينيات من القرن الماضي. التقلّبات الشديدة في الأرباح الرأسمالية لم تعد تدعم هذا الاتجاه في السياسة الاقتصادية، حتى مع مضاعفة الإنفاق التي حصلت بعيد الجائحة، لاحتواء تأثيرها على الطلب، والنموّ عموماً. الجرعة الزائدة في الإنفاق هنا بدت كحاجة نقدية إلى ضبط التقلّبات الرأسمالية أكثر منها كاستجابة لاحتياجات الشرائح الأكثر فقراً من الأميركيين؛ أي كما تعبّر عنها سياسات الحزب الديموقراطي. التفضيلات النقدية، بهذا المعنى، لم تعد تعبّر عن سياسات منحازة للأكثرية، لا سيّما المنتمية منها إلى الطبقة العاملة، بقدر ما باتت معنيّة بالمحافظة على مكتسبات النظام الرأسمالي الأميركي، في لحظة ميل معدّل الربح فيه إلى الانخفاض باستمرار. ومن هنا الحاجة، التي يعبّر عنها البنك المركزي الأميركي أخيراً، إلى اجتراح وجهة جديدة، تكون فيها السياسات الكينزية التي يدعمها الديموقراطيون و«اليسار» عموماً منضبطة في إطار أكثر تشدُّداً، إذ لا تقود، في لحظة اشتداد التقلُّبات في الأرباح الرأسمالية، إلى تهديد الربحية العالية التي يقوم عليها الاقتصاد الأميركي بمجمله.

خاتمة

وهو ما يبدو أنّ ثمة تقاطُعاً عليه، مجدّداً، مع الجمهوريين. فهذا الحزب الذي لم يعد يمثّل أكثرية أميركية فعليّة إلا بحدود ما يسمح به السخط العامّ على سياسات الديموقراطيين (كما عبّرت عنه نتائج الانتخابات الرئاسية أخيراً)، ولم تعد سياساته الخاصّة بدعم أنماط إنتاج قديمة، تتناسب مع مستقبل الرأسمالية الأميركية، يبدو في لحظة الأزمة بمنزلة مَرحلة انتقالية، لا بدَّ منها من منظور صنّاع السياسة النقدية، بين حقبتين للرأسمالية الأميركية. تعبير الجمهوريين بهذا المعنى عن لحظة منقضية أو منتهية من تحوّلات الرأسمالية الأميركية لا يعني بالضرورة عدم ملاءَمتهم بالمطلق لمستقبل عملية التراكم، بقدر ما هو كبح للانفلات الحاصل في المقاربة الديموقراطية للأزمة. إذ إنّ السرعة الفائقة التي يقود عبرها «اليسار الأميركي» الانتقال إلى المرحلة الجديدة من الترسمُل باتت تهدّد السياسة النقدية ذاتها، لناحية جعلها عاجزة عن السيطرة على دورات الركود والتضخّم التي تتسبّب فيها سياسات الإنفاق الزائد أو ملء الأسواق بالمال. وهذه عجلة لن تتوقّف، في الحقيقة، ليس فقط لأنّ الاستثمار البليوني في السياسات الخضراء ودعم التحوّل الجندري هو «الأفق الوحيد الممكن لتطوّر الرأسمالية» هناك، بل أيضاً لأنّ سياسات التقشُّف نفسها التي يدعمها الجمهوريون لكبح هذا الاتجاه ليست سوى مرحلة من مراحل هذا التحوُّل، حتى لو بَدَت على النقيض منه ظاهرياً أو شكلياً. فالتناقض بين السياستين سيُحسَم مع الوقت، وبدعم نقدي واضح، لمصلحة «التوجُّه الذي يمثّل المستقبل والأكثرية» معاً. على أنّه يحتاج حتى يستتبّ إلى كبح وانضباطية أكثر، ضمن الإطار الذي تضعه السياسات النقدية في مسعاها إلى إبقاء التقلُّبات الرأسمالية ضمن حدود يمكن التحكُّم فيها حتى سياسياً.

*** كاتب سوري**

على الغلاف

حراك سياسي مكثّف على خط أنقرة - طهران

الجيش السوري يستعدّ لـ«معركة كبرى»

علاء حلبي

نجح الجيش السوري في وقف تقدّم المسلحين، وبدأ رسم خريطة سيطرة جديدة بعد إبعادهم عن مناطق عديدة في ريف حماه حاولوا اختراقها. كما نجح في التقدم في ريفَي حماه وحلب الجنوبي، حيث تدور اشتباكات على محور خناصر الاستراتيجي، الذي يمثل بوابة حلب الجنوبية الشرقية. ويأتي ذلك في وقت يستمر فيه الحراك السياسي العربي – الإقليمي حول سوريا، بعد الزيارة العاجلة التي أجراها وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، إلى دمشق، وانطلق منها نحو أنقرة، حيث أكّد من تركيا دعم بلاده المطلق للحكومة السورية في حربها ضد الإرهاب، مشدّداً على أن «المقاومة ستساند الجيش السوري». وأشار عراقجي، الذي عقد اجتماعاً مطوّلاً مع نظيره التركي، حاقان فيدان، إلى أن «المنظمات الإرهابية» في سوريا تنسّق مع إسرائيل وأميركا، داعياً أنقرة إلى لعب دور أكبر وفق مسار «أستانا»، الذي اعتبره عراقجي مرجعية يمكن الاعتماد عليها، وهو ما وافق عليه الوزير التركي، الذي تحدّث عن احتمال عقد لقاء ثلاثي للدول الضامنة لهذا المسار (تركيا وروسيا وإيران)، محمّلاً في الوقت ذاته الحكومة السورية مسؤولية التطورات الأخيرة. وقال فيدان إن «غياب الحوار بين النظام والمعارضة أوصل المشكلة إلى هذه النقطة»، مضيفاً أن «التطورات الأخيرة تظهر مرة أخرى أنه يتعيّن على دمشق التوصل إلى تسوية مع شعبها والمعارضة الشرعية»، على حد تعبيره.

> يعقد «مجلس الأمن» اليوم جلسة طارئة لمناقشة الهجوم الإرهابي على الشمال السوري والوضع في حلب

وفي اتصال هاتفي بين الرئيسين، السوري بشار الأسد، والإيراني مسعود بزشكيان، أكّد الأسد أن ما يحصل من تصعيد إرهابي يعكس أهدافاً بعيدة في محاولة تقسيم المنطقة وتفتيت دولها وإعادة رسم الخرائط من جديد وفقاً لمصالح وغايات أميركا والغرب، مضيفاً أن «هذا التصعيد لن يزيد سوريا وجيشها إلا إصراراً على المزيد من المواجهة للقضاء على أذرع الإرهاب في كامل الأراضي السورية». ونبّه الرئيس الإيراني، بدوره، إلى أن «المساس بوحدة سوريا هو ضرب للمنطقة واستقرارها ووحدة دولها»، مشيراً إلى أن «الأطماع الإسرائيلية الأميركية واضحة في استهداف دول المنطقة وشعوبها، وأن ما يحصل في سوريا هو وجه لتلك الأطماع». وفي وقت أكّد فيه العراق دعمه لسوريا، نفى رئيس هيئة «الحشد الشعبي» العراقية، فالح الفياض، «بشكل قاطع» ما أشيع عن دخول وحدات من «الحشد» إلى مناطق في سوريا، مضيفاً أن «الحشد لا يعمل خارج العراق» وأن «الخطوط الدفاعية مع سوريا حصينة». وشدّد على أن «الحشد والقوات الأمنية كافة تحت إمرة العمليات المشتركة (القيادة العسكرية في الجيش العراقي)».

إلى ذلك، أعلنت مصادر دبلوماسية عقد اجتماع طارئ في «مجلس الأمن»، اليوم، بطلب من دمشق، لمناقشة الهجوم الإرهابي على الشمال السوري والوضع في حلب. وحظي الطلب السوري بدعم من الجزائر (العضو العربي في مجلس الأمن) وروسيا والصين وغويانا وموزامبيق وسيراليون. كما عقد السفير السوري في روسيا، بشار الجعفري، اجتماعاً مطوّلاً مع نائب وزير الخارجية الروسي، ميخائيل بوغدانوف، الذي أكّد تضامن موسكو مع القيادة السورية، مضيفاً أن روسيا تدعم جهود دمشق لتحقيق استقرار الوضع في البلاد. وذكر بيان للخارجية الروسية أن الجانب الروسي أكّد «موقفه المبدئي والثابت الداعم لضرورة احترام وحدة سوريا وسيادتها وسلامة أراضيها».

على الصعيد الميداني، تؤكد مصادر ميدانية تحدّثت إلى «الأخبار»، أن القيادة العسكرية السورية أوكلت مهمة قيادة العمليات الهجومية لاستعادة المناطق التي دخلتها الفصائل المسلحة، بقيادة «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة – فرع تنظيم القاعدة السابق في سوريا)، للقائد العسكري الشهير، سهيل الحسن، الذي قاد عمليات استعادة حلب عام 2016، كما تم تعيينه قائداً لـ«الفرقة 25»، التي شكّلت العمود الفقري لتلك العمليات. ويستبطن هذا التعيين، بحسب المصادر، إشارة إلى أن الجيش السوري، وبعد استعداداته الطويلة نسبياً، يتجهز لمعركة كبيرة قد يذهب فيها بعيداً، وتتجاوز حدود «أستانا» ومناطق «خفض التصعيد»، خصوصاً أن الفصائل هي التي خرقت هذه الاتفاقية، وأن من يقود الهجوم فصيل مصنّف على لوائح الإرهاب.



أكّدت وزارة الدفاع السورية متابعة قواتها التصدّي للفصائل الإرهابية (أ ف ب)

وكانت وزارة الدفاع السورية أكّدت، في بيان، أن قوات الجيش السوري تتابع تصديها للفصائل الإرهابية، مشيرة إلى أن سلاح الجو السوري دمّر، بإسناد من القوات الجوية الروسية، 5 مقرات قيادة و7 مستودعات للإرهابيين في ريفي حلب وإدلب، في وقت أعلن فيه «مركز التنسيق الروسي» في حميميم أنه «تم القضاء على أكثر من 400 إرهابي في ريفي حلب وإدلب خلال الساعات الأخيرة». وفي خطوة استباقية، حذّرت مصادر روسية من استعدادات تجريها «هيئة تحرير الشام» الإرهابية لتلفيق هجمات كيماوية على يد الجيش السوري، في وقت نقلت فيه وكالة «سوبتنيك» عن مصادر أن ضباطاً من الاستخبارات الأوكرانية دخلوا إلى الأراضي السورية وأجروا جولة في «مركز البحوث العلمية» في السفيرة، علماً أن هذا المركز - الذي تعتبره إسرائيل أحد أبرز المراكز التي ساهمت في تقديم الدعم لـ«حزب الله» - تعرّض لاعتداءات إسرائيلية عديدة، وقام مسلّحون باغتيال مديره، الدكتور يروانت أرسلانيان، أول أمس، بعد وصولهم إليه. وتلعب أوكرانيا دوراً كبيراً في الحرب الدائرة في الشمال السوري عبر دعم «هيئة تحرير الشام» التي قادت الهجوم بطائرات مُسيّرة فرنسية، شكّلت أحد أبرز الأسلحة التي تم استعمالها لاستهداف الجيش السوري. وفي هذا السياق، لا تستبعد المصادر الميدانية تورط فرنسا بشكل مباشر في دعم «الهيئة»، في سياق محاولاتها المستمرة للانخراط في الحرب السورية من جهة، واستهداف المصالح الروسية من جهة أخرى.

وعلى الصعيد المعيشي في حلب، يعيش أبناء المدينة حالة خوف وترقب، في انتظار معرفة ما ستؤول إليه الأمور، في وقت قامت فيه «هيئة تحرير الشام» بقطع الاتصالات الخلوية السورية عن بعض المناطق، وبدء تشغيل المشغّل التركي الذي يعمل في إدلب بشكل تدريجي، بدءاً من أحياء غرب المدينة التي باتت جميع الطرق المؤدية إليها مقطوعة.

واشنطن تستغلّ التصعيد: مخطط لمهاجمة «القرى السبع»

الحسكة - أيهم مرعي

عقدت القوات الأميركية، الموجودة في «قاعدة كونيكو» في ريف دير الزور الشمالي، اجتماعاً مع قيادات كل من «قسد» و«مجلس دير الزور العسكري» التابع لها، لبحث التحضيرات لشن عملية عسكرية تستهدف السيطرة على القرى السبع التي يسيطر عليها حالياً الجيش السوري شماليّ نهر الفرات، وهي: خشام ومراط والطابية والحسينية والصالحية ومظلوم وحطلة. ونشرت صفحات ومواقع إعلامية مدعومة من الأميركيين في دير الزور، معلومات عن أنه تم الاتفاق بالفعل على تفاصيل المعركة، لافتة إلى أنه «تم توزيع محاور القتال على ثلاثة، بهدف إنهاء المهمة في أسرع وقت ممكن»، وإلى أن المعركة سيُطلق عليها اسم «معركة العودة»، كونها «تأتي بناءً على طلب من أهالي ووجهاء المنطقة الذين يريدون العودة إلى تلك القرى»، على حدّ زعمها.

والواقع أن الحديث عن هذه العملية يأتي بعد نحو شهرين من مفاوضات تقودها واشنطن مع «قسد» لإقناع الأخيرة بضرورة القيام بعملية عسكرية محدودة في ريف دير الزور، تستهدف وقف هجمات فصائل المقاومة ضد القواعد الأميركية غير الشرعية، علماً أن هذه الفصائل اتخذت من قرى شماليّ نهر الفرات، والتي تربطها طرقات برية مع مناطق سيطرة «قسد» و«القواعد» الأميركية في ريف دير الزور، منطلقاً لهجماتها. وهكذا، يبدو أن المحاولات الأميركية الحثيثة للضغط على «قسد»، عبر قياديّي «مجلس دير الزور العسكري»، نجحت في إطلاق المعركة بمشاركة «المجلس» فقط، بعنوان إعادة أهالي القرى إليها.

وإزاء ما تقدّم، تستبعد مصادر مطّلعة في دير الزور، في حديثها إلى «الأخبار»، قيام الأميركيين و«قسد» بالعملية، معتبرةً أن الحديث عنها يأتي «في إطار الضغط الإعلامي لوقف هجمات المقاومة المتصاعدة ضدهم والتي تجاوزت الـ 20 استهدافاً خلال أقل من شهرين». وترى المصادر أن «ذريعة إعادة الأهالي إلى القرى السبع غير صحيحة، لأن معظم الأهالي عادوا إليها، وباتت العودة مفتوحة للجميع، حتى لمن يحتاجون إلى تسوية»، مشيرة إلى أن «محافظة دير الزور شهدت خلال السنوات الفائتة عودة عشرات الآلاف إلى قراهم وبلداتهم».

وفي الوقت نفسه، تؤكد المصادر «الجاهزية لحماية المنطقة من أيّ تهديدات، سواء من "قسد" أو "داعش"». وفيما سرت أنباء عن انسحاب القوات الروسية من منطقة القرى السبع، تؤكد المصادر أن تلك الأنباء «غير صحيحة»، وأن «القوات الروسية تواصل عملها بشكل معتاد، ومن المقرر أن توزع مساعدات على الأهالي غداً الأربعاء». وتلفت إلى أن «اللجنة الأمنية والعسكرية في دير الزور وقائد القوات الروسية في المحافظة عقدا اجتماعاً مع الوجهاء والأهالي بهدف تطمين هؤلاء إلى استمرار عمل القوات الروسية وجاهزية وحدات الجيش للتعامل مع أي طارئ».

انسحاب كردي من ريف حلب الشمالي: تركيا تصفّي حساباتها مع «قسد»

الحسكة - أيهم مرعي

انسحب عناصر الوحدات الكردية التابعة لـ«قوات سوريا الديموقراطية» (قسد) من مناطق سيطرتها في ريف حلب الشمالي، وتحديداً من تل رفعت وقرى «سد الشهباء» المحاذية لمدينتي نبل والزهراء، نزولاً عند الاتفاق الذي يقضي بانسحابها من المناطق المشار إليها، وتسليمها للفصائل المسلحة المدعومة من تركيا، في إطار ما يُسمّى «غرفة عمليات معركة فجر الحرية». وبعد إتمام العملية، اقتصر وجود تلك الوحدات، في مدينة حلب وريفها الشمالي، على حيَّي الشيخ مقصود والأشرفية، حيثُ قررت الاحتفاظ بمواقعها، فيما لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت قد اتخذت القرار بالاتفاق مع «هيئة تحرير الشام»، أم أنّه كان بمثابة تحدّ للأخيرة.

وبعدما نفت قيادة «قسد» وجود أي اتفاق للانسحاب من تل رفعت أمس، رغم سيطرة الفصائل المسلحة عليها، وتوجّهها إلى قرية أحرص، أعلن «مجلس شعب عفرين والشهباء» التابع لـ«الإدارة الذاتية»، في بيان رسمي، قرار الانسحاب، والشروع في تطبيقه ابتداءً من ظهر الإثنين. وممّا ورد في البيان الصادر عن «المجلس»: «من أجل سلامة الجميع، ولكي لا يتعرض شعبنا للمجازر، ولا يُقتل الأبرياء، قرّرنا بمحض إرادتنا الخروج من المنطقة التي كانت مطوّقة من قبل مرتزقة الدولة التركية». واستدرك بأنّ «الخروج من منطقة الشهباء لا يعني أننا استغنينا عن نضالنا في سبيل تحرير عفرين»، بل من «الآن فصاعداً، سنصعّد نضالنا بشكل أقوى».

وطبقاً لمقاطع مصوّرة نشرتها الصفحات الخاصة بـ«معركة فجر الحرية»، تظهر عشرات الآليات العسكرية والمدنية وهي تغادر تل رفعت في اتجاه مدينة الطبقة، بعد الاتفاق على خروج الوحدات الكردية بأسلحتها، من دون أيّ اعتراض من قبل المجموعات المسلحة. وفي حيَّي الشيخ مقصود والأشرفية في مدينة حلب، طالبت تلك الوحدات، عبر مكبّرات الصوت، الأهالي بـ«الصمود في منازلهم وعدم مغادرتها»، مع التأكيد على «اتخاذ الاحتياطات العسكرية اللازمة لحماية الأحياء من أي هجمات محتملة عليها». ويأتي ذلك في وقت تحاول فيه تركيا حصر التطورات العسكرية في الشمال السوري في «اتجاهين»: الأول تقوده «هيئة تحرير الشام» والفصائل المتحالفة معها في إطار «غرفة ردّ العدوان»، وتنفي أنقرة أن يكون لها أي صلة به، ولا سيما أنّ «الهيئة» مصنّفة على لائحة الإرهاب؛ والثاني، تديره فصائل «غصن الزيتون»، بإشراف من تركيا، عبر ما يُعرف حالياً بغرفة عمليات «فجر الحرية».

من جهتها، تؤكد مصادر ميدانية، لـ«الأخبار»، أنّ «هيئة تحرير الشام» قدّمت ضمانات للأكراد بعدم الاقتراب منهم، وعدم شن أيّ هجمات على الوحدات الكردية في حيَّي الشيخ مقصود والأشرفية، مؤكدةً أنّ عملياتها «تستهدف الجيش السوري والإيرانيين فقط». وطبقاً للمصادر نفسها، فإنّ الجماعة المسلحة «تسعى لإثبات أن (جلدها تغيّر)، ولم تعد تنظر إلى الكرد كأعداء». ويندرج هذا المخطط في إطار المساعي التي تبذلها أنقرة لإعطاء صورة مختلفة عن «الهيئة»، وهو ما يدل عليه الإحجام عن «التعامل بعنف مع الأقليات الكردية والمسيحية في حلب». وتستدرك المصادر بأنّ «المواجهة بين الهيئة والوحدات الكردية هي شبه حتمية، على خلفية الاختلاف الأيديولوجي بينهما، إلا إذا كان هناك اتفاق تركي - أميركي على منع التصادم بين الطرفين في المرحلة الحالية على الأقل». وتضيف أنّ «تركيا قد تعمد إلى قتال (قسد) في منبج والطبقة وإخراجها في اتجاه غرب الفرات، عبر قوات (فجر الحرية)»، علماً أنّ مسلحي الأخيرة لا تقودهم «هيئة تحرير الشام»، على الأقل في العلن والإعلام، وأنّ الجماعة تشكّلت، بشكل خاص، لمحاربة «قسد».

> تحاول أنقرة استكمال مخطط الحزام الأمني والسيطرة، تدريجياً، على مدن الشريط الحدودي

وفي محاولة لتوجيه رسالة إلى أهالي مناطق سيطرة «قسد»، بأنّ الهجوم الأخير «لا يهدف إلى إحداث تغيير ديموغرافي»، على غرار ذلك الذي حصل في عفرين ورأس العين وتل أبيض، فقد سمح المسلحون للعشرات من مهجّري عفرين من الأكراد بالعودة إلى المدينة، «بعد ضمانات بعدم التعرّض لهم»، بحسب المصادر، التي تستدرك بأنّ «مقاطع مصوّرة كثيرة أظهرت عشرات الانتهاكات بحق الأكراد في حلب وريفها خلال المعارك الدائرة في المنطقة، ما يكذب ادعاءات المسلحين».

ومساء أمس، بدأت المخططات التركية بالتكشف بشكل أوضح، من خلال إصدار فصائل «فجر الحرية» بياناً مصوّراً، أكّدت فيه أن «غرفة عمليات فجر الحرية» و«سرايا أحرار الشام»، بدأت التحضير لإطلاق عملية عسكرية لـ«تحرير» مدينة منبج، في ريف حلب الشمالي الشرقي، من «قسد». وعليه، أصبح شبه واضح أنّ أنقرة والجماعات المسلحة المدعومة منها تحاولان استغلال انسحاب الجيش السوري والقوات الروسية، وعدم وجود أي قواعد أميركية في منبج وعين العرب والرقة والطبقة، لشنّ هجوم على تلك المناطق، واستكمال مخطط الحزام الأمني الهادف إلى السيطرة، تدريجياً، على مدن وبلدات الشريط الحدودي الشمالي لسوريا، بعمق 30 كم.

وعلى الضفة المقابلة، تعمل روسيا، بوضوح، على تعطيل المخطط التركي، وهو ما انعكس بإرسال موسكو تعزيزات عسكرية مكوّنة من نحو 40 آلية، لنشرها في كل من مطار صرين في ريف عين العرب، وفي مدينة منبج، في رسالة رفض واضحة للتحركات التركية الأخيرة، ولا سيما أنّ هذه التحركات تحصل في مناطق متّفق على شكل إدارتها، ضمن ما يُعرف بـ«اتفاق سوتشي» الموقّع عام 2019، بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين، والتركي رجب طيب إردوغان.

أبو محمد الجولاني... هدية قطر لـ«الخلافة العثمانية»

علاء حلبي

لم يكن «أبو محمد الجولاني» (اسمه محمد حسين الشرع) معروفاً في الأوساط «الجهادية» قبل عام 2012؛ إذ كان مجرد مقاتل قطع الحدود السورية نحو الأراضي العراقية، خلال غزو العراق، وانخرط في تجارب «جهادية» عديدة، قبل أن يبني علاقة متينة مع «أبو بكر البغدادي» (إبراهيم بن عواد)، قائد تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق». وبعدما سُجن في سجن بوكا الأميركي، خرج نحو سوريا مدعوماً من «البغدادي» لبناء هيكلية مشابهة للتنظيم هناك، حملت اسم «جبهة النصرة»، مطلقاً على نفسه اسم «الفاتح أبو محمد الجولاني».

وكان أول ظهور لـ«الجولاني» في تسجيلات صوتية، عندما وعد بتفجيرات وأعمال انتقامية من الحكومة السورية، لتبدأ بعد ذلك موجة من التفجيرات الانتحارية، والتي نفّذها انتحاريون سوريون وغير سوريين، أوفدهم «البغدادي»، في دمشق وحلب وحمص. وشكّل ذلك نقطة استقطاب لـ«الجهاديين» الذين بدأوا بتنمية هذه البذرة، بينما كان «البغدادي» يتابع إرسال المقاتلين وبعض العتاد والسلاح. وحتى ذلك الوقت، بقي «الجولاني» مجهولاً حتى بالنسبة إلى المقاتلين في صفوف تنظيمه، والذين عملوا على شكل خلايا منتشرة في مواقع عديدة، قامت بتنفيذ نحو 600 هجوم خلال أقل من عام واحد. على أن خلافاً وقع بين «الجولاني» و«البغدادي» بعد إعلان الأخير ضم «النصرة» إلى تنظيمه، الذي توسّع ليصبح «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (تحمل إعلامياً اسم داعش)، إذ رفض «الجولاني» تلك الخطوة، وأعلن البيعة لزعيم تنظيم «القاعدة»، الأمر الذي خلق له مساحة عمل أكبر، بعد إيفاد التنظيم قياديين معروفين مثل «أبو خالد السوري» لفضّ النزاع. وقد انحاز هؤلاء إلى «الجولاني» وقدّموا له الدعم، الذي آتى ثماره عبر الهجوم الكبير على إدلب عام 2015، ثم تحوّل الأخيرة في ما بعد إلى نقطة ارتكاز لـ«إمارة الجولاني».

> مثّلت إدلب، ذات الحدود المفتوحة مع تركيا، مكاناً ملائماً لنمو الرجل وجماعته

وخلق توافد «الجهاديين» من أفغانستان إلى سوريا، قنوات تواصل مباشرة ومتينة مع قطر، التي تشكّل ملجأ لعدد كبير من «جهاديي القاعدة» السوريين على وجه التحديد، الأمر الذي تجلّى بوضوح عبر ظهور الرجل، وبشكل حصري، خلال لقاءات مع قناة «الجزيرة» (كان مقنّعاً حينها). وقد تحوّلت هذه القناة، سريعاً، إلى منبر ملائم للترويج له ولجماعته، التي بدأت تتخذ منحنى جديداً بعد تكثيف واشنطن عمليات اختيار «رؤوس القاعدة» في التنظيم (ما أطلق عليه مجموعة خراسان)، والذين كانوا يحملون أجندة «جهادية» عابرة للحدود. وبعد نصائح عديدة تلقّاها من محيطه، ومن أنصاره في قطر تحديداً، خرج «الجولاني» عام 2016 كاشفاً عن وجهه لأول مرة، معلناً فكّ ارتباط جماعته بتنظيم «القاعدة»، وتغيير اسم الجماعة إلى «جبهة فتح الشام»، والتي تطوّرت في ما بعد، بعد قضم وضم جماعات «جهادية» أخرى منافسة، إلى «هيئة تحرير الشام».

من جهة أخرى، مثّلت إدلب، ذات الحدود المفتوحة مع تركيا، مكاناً ملائماً لنمو الرجل وجماعته، سواء عبر تأمين ممرات لتوافد المقاتلين، أو لإجراء لقاءات مع مسؤولين استخباراتيين. وحدث ذلك وسط اتهامات متواصلة من قبل شخصيات «جهادية» للرجل بأنه قام بتسليم قائمة بأسماء «الجهاديين» المطلوبين للولايات المتحدة، وساعدها في عمليات تصفيتهم، ما يبرّر تجاهل استهدافه من قبل واشنطن، برغم وضع الأخيرة مكافأة بقيمة 10 ملايين دولار مقابل أي معلومات عن مكانه لتصفيته. وفي السياق نفسه، ساهمت المصالحات الماضية من خلال ما شهدته من نقل مسلحين من جنوب ووسط سوريا ومن حلب، إلى إدلب، في انضمام مقاتلين جدد إلى جماعة «الجولاني»، والتي تحوّلت إلى أداة بيد تركيا بعد دخول قوات تركية إلى سوريا، وبعد أن تمكّن الرجل من بناء هيكلية منعزلة مالياً عن أنقرة، لا تكلّفها أي مبالغ مالية، على عكس فصائل ريف حلب الشمالي. ووفّر ذلك لتركيا جماعة مقاتلة مضمونة الولاء، بلا أعباء مالية، فقامت بحمايته، وحماية إدلب منذ عام 2017 (خلال توقيع اتفاقية أستانا)، وساعدته في بناء هيكلية عسكرية قوية. وأخيراً، قامت أوكرانيا، بحسب مصادر تركية، بتقديم مساعدات عسكرية للجماعة، بينها مُسيّرات فرنسية (بعض المصادر تشير إلى تورط فرنسي مباشر)، لتثمر كل هذه الجهود الهجمات الأخيرة التي طاولت حلب ووصلت إلى ريف حماه. وفي وقت خرجت فيه تركيا لتستعرض «إنجازاتها»، فهي بدأت عملية تسويق لقضم عاصمة سوريا الاقتصادية، وجعلها ولاية تركية، وفق الحلم العثماني الذي لم يغادر خيال الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، ابن «جماعة الإخوان المسلمين»، الذين شكّلوا بذرة «الجهاد العالمي».

كان أول ظهور لـ«الجولاني» في تسجيلات صوتية، عندما وعد بتفجيرات وأعمال انتقامية من الحكومة السورية (من الويب)



على الغلاف

قلق إسرائيلي «مستجدّ» حيال سوريا
ماذا لو تنشّط «كوريدور التسليح»

يحيى دبوق

يبدو أن نظرة تل أبيب إلى المتغيّرات في سوريا قد انقلبت من فرصة إلى تهديد، وإن كان الرهان ما زال قائماً على ديناميات ما، تفيد المصلحة الأمنية الإسرائيلية جرّاء نجاحات للجماعات المسلحة في إشغال المحور المعادي لها، في إيران والعراق ولبنان، بتموضع دفاعي إلى جانب الجيش السوري، بعيداً منها.

وإلى جانب انشغالها في حربها التي لا تتوقّف على الساحة الفلسطينية، ومحاولة انتزاع مكاسب وقواعد اشتباك ملائمة لها في مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار في لبنان، تنشغل طاولة القرار في تل أبيب بالمتغيّرات السورية، عبر رصد التطورات والعمل على التأثير فيها، وفي حد أدنى الاستعداد لأسوئها، خاصة أن سوريا نفسها تحوّلت إلى ساحة جذب لكل حلفائها لمؤازرتها، وهو مصدر قلق في تل أبيب، وفيه الكثير من السيناريوات والفرضيات التي من شأنها تهديد المصالح الأمنية الإسرائيلية.

وإذا كان الوجود الروسي ومؤازرته سوريا لا يشكل تهديداً للدولة العبرية، رغم المساندة الفعّالة المنتظرة من سلاح الجو الروسي في صد الهجمات، إلا أن ما يقلق تل أبيب هو فرضيات تدخّل إيران وحلفائها، خاصة أن مستلزمات دعم الجيش السوري تستدعي منهم زيادة معتداً بها في العتاد والعديد، ما يعني فتح الباب أمام إعادة ترميم القدرات العسكرية لـ«حزب الله» بسرعة بعد الحرب، في الوقت الذي تواصل فيه إسرائيل البحث عن أفضل السبل وأنجعها لمنع ترميم تلك القدرات. وعلى خلاف اليوم الأول للأحداث السورية، حيث كانت التعبيرات التفاؤلية سائدة في تل أبيب، إلى جانب التعبيرات المشكّكة والقلقة، يبدو أن الحذر هو السائد الآن من رفع سقف التوقّعات التي تلائم المصلحة الأمنية للدولة العبرية. إذ حلّت محلّ الأمل في أن ينصب اهتمام إيران و«حزب الله» على الساحة السورية، عبارات القلق من أن ينزلق تدفّق العتاد والعديد إلى سوريا، عبر إيران والعراق، نحو لبنان، لمساعدة الحزب في إعادة

> تخشى تل أبيب من أن ينزلق تدفّق العتاد والعديد إلى سوريا عبر إيران والعراق نحو لبنان

ملء مخازنه ومستودعاته. كما من المتوقّع أن يستجلب الانشغال بالتهديد القادم من سوريا، موارد مالية سيخصّص جزء منها للساحة اللبنانية، التي عليها أن تتجهّز أيضاً لمواجهة فرضيات متطرفة، قد لا تكون منظورة ومحسوسة في المرحلة الحالية.

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، قد جمع كبار المسؤولين السياسيين والأمنيين في تل أبيب، مرتين متتاليتين جرى الإعلان عنهما، فيما انشغلت طاولة التخطيط لدى الأجهزة الأمنية، بالمستجد السوري وسيناريواته. ومن بين الفرضيات المتداولة في الإعلام العبري، والتي تسربت في اليومين الماضيين، والأكثر ترجيحاً، انقلاب الوضع الميداني لمصلحة الجيش السوري وحلفائه، ولو بعد حين، وهو سيناريو يلزم حلفاء الرئيس، بشار الأسد، بترخيم حضورهم في سوريا، والذي يعد بذاته مصدر تهديد لإسرائيل. كما لا تغادر فرضيات متطرفة أخرى طاولة التقدير في تل أبيب وإن كانت غير مرجّحة وفقاً للمعطيات الحالية، ومنها أن يفشل الأسد وحلفاؤه في صد المسلّحين، ويتسبّب ذلك في امتداد نجاحات هذه الجماعات نحو وسط سوريا وجنوبها، ما يعني أن على إسرائيل أن تستعد من الآن لاحتواء التهديدات التي ستنتج من فوضى انكسار النظام، وتحديداً في جنوب البلاد، حيث البقعة الجغرافية الأكثر أهمية بالنسبة إليها.

وتوحي المقاربة العلنية لإسرائيل بأنها جهة متلقية للحدث وليست مسبّبة له، وفي حد أدنى بنَت عليه لتحقيق مصالحها، علماً أن أهم جهة فاعلة ومؤثرة في قرار تحريك المسلحين وتمكينهم، وهي الولايات المتحدة، لا تفرّق كثيراً بين مصالحها ومصالح اسرائيل، ما يعني أن ادعاء الحياد والمراقبة من بعد وتقدير الفرضيات والاستعداد لمواجهتها أو مواكبتها، هو نوع من أنواع التضليل العلني غير المتوافق منطقياً مع الواقع وعوامل تشكّله ومؤثراته، حيث إسرائيل عبر الولايات المتحدة، مؤثر رئيسي فيه. لا بل إن الواقع الحالي يشبه ذلك الذي كان سائداً في سوريا قبل سنوات، حيث كانت إسرائيل تحرّك المسلحين وتموّلهم وتساندهم ضد الجيش السوري ومؤسسات النظام، فيما تدّعي أنها تحصر دعمها بـ«بتزويد المدنيين بحليب الأطفال والأغطية»، وهو ما ورد على لسان وزير أمنها في حينه، موشيه يعلون.

على أي حال، قد يكون التدخّل الإسرائيلي المباشر المستنسخ من التدخّل الماضي، ينتظر ظروفه ومؤثراته، وأهمها نجاحات إضافية وازنة للمسلحين من شأنها أن تهدّد النظام، فتعمد الدولة العبرية لملاقاة مسلحي الشمال عبر تحريك أتباعها في الجنوب. على أن سيناريو كهذا لا تظهر مؤشراته حالياً، وإن كان هو مقصد إسرائيل وأكثر الفرضيات ملاءمة لمصالحها. وعليه، تظل إسرائيل في حالة قلق أكثر منها في أمل، إذ إن النتائج تنتظر رد فعل الطرف الآخر لتحديد إن كانت تل أبيب أصابت أو فشلت، بمعية رعاتها، في رهاناتها على تحريك الساحة السورية ضد أعدائها.



من تظاهرة أمام السفارة التركية في طهران احتجاجاً على التدخّل في سوريا (أ ف ب)

«الثورة» السورية الثانية: لا مهرب من الأفق المسدود

حسين إبراهيم

تواجه المعارضة السورية في حملتها الحالية ضد النظام، الطريق المسدود نفسه الذي واجهته في الجولة الأولى من الحرب الأهلية، والتي انتهت لمصلحة الأخير. لكن الذي جعل تجدّد تلك الحملة ممكناً عند توافر الظروف، هو انعدام الأفق أيضاً أمام النظام نفسه. ولذا، إن تجدّد الحرب كان حتمياً. صحيح أن المعارضة، التي لم يستفق الكثير من الداعمين لها بعد على حقيقة أن مكوّنها وعصبها الأساسي، هو إحدى نسخ تنظيم «القاعدة» التي تمثل شق توأم سيامياً منفصلاً عن تنظيم «داعش»، حقّقت تقدماً سريعاً وملهماً للسوريين المؤيدين لها وغيرهم ممن يستثمرون فيها، إلا أن ذلك لا يغيّر في الأمر كثيراً. ولن يمضي وقت طويل قبل أن يكتشف السوريون أن ما يجري هو في أحسن الأحوال بداية لحرب أهلية طويلة ومكلفة سيكونون فيها جميعاً خاسرين.

وبهذا المعنى، فإن استئناف القتال لا يعدو كونه تجديداً للصراع بين المراهنين الخارجيين في سوريا. والواقع أنه ليس ثمة سند عربي للفصائل المعارضة؛ إذ يأتي خبر أحداث سوريا على قناة «الجزيرة»، مثلاً، بعد حرب غزة ومتابعة سير وقف إطلاق النار في لبنان، وتلك رسالة قطرية تقول إن الدوحة لا تقرأ التحرّك الجديد باعتباره محاولة للإطاحة بالنظام الذي سعت إلى إسقاطه، وإنما محاولة مشبوهة للتأثير على ما يجري في غزة ولبنان حيث استثمرت الدوحة كثيراً. ولا تبدو قطر متحمّسة حالياً للخروج عما يبدو أنه إجماع عربي، وتحديداً خليجي، على دعم النظام السوري، بخلاف ما كان عليه الأمر بعد أحداث 2011 حين طُرد هذا النظام من الجامعة العربية. ثم إنه إذا كان مسموحاً أميركياً لأحد متحوّرات تنظيم «القاعدة» بالقيام بأدوار معينة في ظروف محدّدة، ولا سيما في وجه روسيا وإيران و«حزب الله»، فهل مسموح له أن يُحدث تغييراً في الشرق الأوسط بحجم حكم دمشق؟

والسماح الأميركي ذاك، يأتي في ربع الساعة الأخير لإدارة جو بايدن، والتي قرّرت في ظل غياب الديموقراطيين عن السلطة تماماً خلال العامين المقبلين على الأقل، ترك ميراث صعب للرئيس المنتخب، دونالد ترامب، يكبّل انطلاقته، وهو المتوقّع أن يبدأ عهده بتفكيك الخطة التي أعدها الغرب بقيادة الولايات المتحدة لتطويق روسيا. وبالتالي، إن إشعال حرب في سوريا يعقّد هذا المسار، ويشغل ترامب بتفكيك مخطط آخر. والحقيقة أن واشنطن لم تخفِ نواياها تلك، إذ قال مستشار الأمن القومي الأميركي، جايك سوليفان، «إننا لن نذرف دمعاً على حقيقة أن الأسد المدعوم من روسيا وإيران وحزب الله، يواجه نوعاً من الضغط، لكن لنا مخاوف حول مخططات وأهداف هيئة تحرير الشام».

وتقدّم الولايات المتحدة الآن أو تسمح لإسرائيل بتقديم دعم للمعارضة السورية، بدليل القصف المتكرر لقوافل «الحشد الشعبي» على الحدود مع العراق. لكن الوقت لن يطول قبل أن تعود إلى مواجهة الأسئلة الصعبة نفسها التي واجهتها في سنوات الأحداث السابقة في سوريا. ومن بين تلك الأسئلة، إلى جانب احتمال وصول حكم إسلامي متطرف إلى دمشق: هل ستسمح أميركا لتركيا والمعارضة السورية بسحق الأكراد، وهم حلفاؤها الأكثر ثباتاً في سوريا؟

> بايدن يفجّرها في وجه أعداء إسرائيل ويترك هدية مسمومة لترامب

هنا، يجب التذكير بأن ترامب العائد إلى السلطة، رعى محاولة انقلاب في تركيا كانت ستطيح بالرئيس رجب طيب إردوغان نفسه، ناهيك بأن يعطيه جوائز في سوريا. ثم إن الرئيس الأميركي المقبل لا يميل أصلاً إلى دعم تغيير الأنظمة تحت عنوان نشر الديموقراطية.

على أن ما لم يقله سوليفان هو أن تفجير سوريا يحصل أيضاً في وجه ترامب. فلأول مرة منذ بداية ولايته، ورغم صهيونيته المعلنة، وبعيداً عن الدعم التقليدي الأميركي لإسرائيل، يتناغم بايدن إلى هذا الحد مع بنيامين نتنياهو الذي أراد توجيه رسالة إلى الأسد مباشرة بعد التوصل إلى وقف لإطلاق النار في لبنان، باعتبار أن إحدى الحلقات الناقصة لإغلاق ملف الحرب في لبنان لمدة طويلة، يكمن في دفع الأسد إلى القيام بدور في منع وصول السلاح إلى «حزب الله» عبر الأراضي السورية، ما دام رئيس وزراء العدو لم يستطع إقناع روسيا بالقيام بذلك الدور. ومَن أكثر من إردوغان يجيد اقتناص الفرص، وهو الذي يريد في سوريا أكثر مما يريده في أي مكان آخر، باعتبار أن الوضع الكردي في العراق مستقر بشكل تعايشت معه أنقرة، ولا يكلّفها سوى بضع غارات للطائرات الحربية على جبال قنديل، بينما تستفيد اقتصادياً من النفط العراقي في كردستان، والذي يُنقل إلى الأسواق عبر أنابيبها في ميناء جيهان، فضلاً عن التهريب الذي يتواطأ فيه أكراد العراق مع تركيا لإخفائه عن عين حكومة بغداد؟

الخلاصة أن المعارضة السورية في «الثورة الأولى» هزمت نفسها بخطابها المتطرّف قبل أن يهزمها أي أحد آخر، ولا يبدو أن «خطاب المرحمة» لأبي محمد الجولاني سيغيّر كثيراً في طبيعة تلك المعارضة، التي ما زال دافعها الأساسي الانتقام الذي تشي به لحى «الثوار» وحركات أصابعهم.

طوفان الأقصى



يشكك مراقبون في أن يكون الطريق نحو التوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة «سالكاً» كما كان في لبنان (أ ف ب)

نتنياهو رهنُ الحسابات «الضيقة»
غزة ليست لبنان

ريم هاني

في أعقاب التوصل إلى وقف لإطلاق النار في لبنان، عاد الحديث عن ضرورة إبرام اتفاق مماثل في قطاع غزة إلى الواجهة مجدداً، وهو ما عبر عنه بوضوح جو بايدن، في كلمته التي أعلن فيها عن وقف إطلاق النار بين «حزب الله» وإسرائيل، لافتاً إلى أنّه سيجدد المساعي الدبلوماسية مع كل من قطر ومصر، بالإضافة إلى تركيا، لإنهاء الحرب في غزة. والسبت، وصل وفد من «حماس» إلى القاهرة، لإجراء محادثات مع المسؤولين المصريين بشأن الاتفاق، فيما نقل موقع «أكسيوس» عن مسؤول إسرائيلي كبير قوله إنّ «إسرائيل لديها مؤشرات إلى أنّ (حماس) أصبحت مستعدة لإبداء ليونة أكبر، بشأن عدد من النقاط الشائكة في المفاوضات، بما في ذلك الجدول الزمني للانسحاب الإسرائيلي من ممر فيلادلفيا، على الحدود بين مصر وغزة»، وإن الحركة تريد أن تلمس، في المقابل، استعداداً إسرائيلياً لإبداء المرونة نفسها. وفي وقت سابق، أخبر بايدن، رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، خلال مكالمة هاتفية، أنه بعد اتفاق وقف إطلاق النار في لبنان، يجب أن يتحول التركيز نحو إيجاد حل في غزة، ليرد عليه نتنياهو بأنّه «سيحاول».

وحالياً، لم يعد يخفى على أحد الدور الذي يمارسه الرئيس المنتخب، دونالد ترامب، في قضايا السياسة الخارجية لبلاده، حتى قبل توليه مهماته رسمياً، لا سيما أنّه لم تنتج من «مساعي» إدارة بايدن، طوال المدة الماضية، أي نتيجة تُذكر. على سبيل المثال، ناشد المواطن الأميركي، إيدان ألكسندر، المحتجز في غزة، السبت، بشكل مباشر، ترامب، البدء بالتفاوض لإطلاق سراحه، واستخدام «نفوذه وقوة الولايات المتحدة» لتحقيق ذلك، طبقاً لما يظهره مقطع مصور نشرته «حماس». وأخيراً، أكّد السناتور الجمهوري عن ولاية كارولينا الجنوبية، ليندسي غراهام، في مقابلة مع موقع «أكسيوس»، أنّ الرئيس المنتخب يريد أن يرى وقفاً لإطلاق النار وتبادل أسرى في غزة، قبل أن يتولى منصبه في 20 كانون الثاني. وطبقاً لما نقله الموقع عن مسؤولين إسرائيليين، فإنّ إدارة ترامب قد تتبع نهجاً مختلفاً تجاه غزة، تحديداً في ما يتعلق بشكل «اليوم التالي» للحرب. وأدلى غراهام بالتصريحات المشار إليها مباشرة بعد عودته من زيارة للشرق الأوسط، كانت الثانية له خلال الشهر الماضي، والتقى خلالها ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، ونتنياهو. وتعقيباً على تلك اللقاءات، أكد غراهام أنّ ترامب يحتاج إلى التوصل إلى صفقة قبل أن يتمكن من التركيز على أهداف سياسته الخارجية الرئيسية في المنطقة، مثل التطبيع الإسرائيلي - السعودي والتحالف الإقليمي «ضد إيران». وبحسب «أكسيوس»، فإنّ غراهام هو من المعترضين على مقترحات الوزراء «المتشددين» في حكومة نتنياهو، من مثل وزير المالية، بتسلئيل سموتريش، والذين لا يخفون نواياهم في استغلال وصول ترامب لاحتلال غزة «إلى أجل غير مسمى»، أو «تشجيع الهجرة الطوعية» التي ستقلل عدد السكان الفلسطينيين في القطاع «بشكل كبير»، على حدّ تعبير سموترتش.

بين لبنان وغزة

بيد أنّه رغم ما تقدم، يشكك مراقبون في أن يكون الطريق نحو التوصل إلى وقف لإطلاق النار في غزة «سالكاً» كما كان في لبنان، وذلك لاعتبارات كثيرة، معظمها على علاقة مباشرة بمصير نتنياهو وحكومته المتطرفة. وفي هذا السياق، تشير صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، في تقرير، إلى أنّه «يُحسب لنتنياهو أنه أدرك حدود استخدام القوة العسكرية الإسرائيلية في لبنان، فيما يبقى السؤال الآن: هل سيدرك قيود القوة العسكرية في قطاع غزة أيضاً؟». وتردف الصحيفة أنّ الصفقة أبرمت في وقت لا يزال فيه من الواضح أنّ «حزب الله»، ورغم «تدهوره بشكل كبير كقوة عسكرية»، بعيد كل البعد عن الهزيمة، ناهيك بهدف «تدميره»، فيما كان لافتاً عدم إصدار الحكومة الإسرائيلية أي تقديرات حول «ضحايا حزب الله»، على عكس ما

> خلُصت حسابات نتنياهو، على الأرجح، إلى أنه سيكون على إسرائيل «التعايش» مع مقاتلي «حزب الله»

تقوم به مع «حماس»، ما يشير إلى أن الأرقام «ليست مثيرة للإعجاب بما يكفي للإعلان عنها». وما لا شك فيه، طبقاً لأصحاب هذا الرأي، أن «حزب الله» لديه عشرات الآلاف من الصواريخ والمقاتلين المتبقين لإعادة بناء قدرته العسكرية، كما «من المرجح أن يعود إلى جنوب لبنان، بغض النظر عما ينص عليه اتفاق وقف إطلاق النار». وتتابع الصحيفة أنّه «رغم أن نتنياهو لن يكون قادراً على الاعتراف بذلك علناً، إلا أنه يبدو أنّ الحسابات التي أجراها في السر خلُصت إلى أنّ «إسرائيل يمكنها التعايش مع مقاتلي حزب الله على حدودها»، طالما أنّ الاتفاق قادر على شراء سنوات طويلة من «السلام»، كما حصل لـ17 عاماً بعد اتفاق عام 2006».

ومن هنا، تتساءل الصحيفة الأميركية عن الأسباب التي تحول دون استعداد نتنياهو لإبرام صفقة مماثلة مع حركة «حماس»، وتمسكه، في المقابل، في الخطاب الذي أعلن فيه عن وقف إطلاق النار في لبنان، بمهمة «القضاء» على الحركة، رغم تأكيد القادة الإسرائيليين أنهم غير قادرين على تحقيق تلك المهمة؛ إذ أخبر وزير الأمن السابق، يوآف غالانت، الشهر الماضي، أي بعد وقت قصير من إقالته، عائلات الأسرى الإسرائيليين أنه «لا يوجد شيء آخر يمكن تحقيقه باستخدام القوة العسكرية في غزة». وعليه، وفي محاولة لفهم سلوك نتنياهو، تنقل الصحيفة عن الدبلوماسي الأميركي المخضرم آرون ميلر، قوله في رسالة بالبريد الإلكتروني، إن الصفقة مع لبنان كانت أسهل بالنسبة إلى نتنياهو، «نظراً إلى أنه في غزة، هو يُدرك أن (حماس) لن تفرج عن الأسرى (الإسرائيليين)، من دون تنازلات كبيرة في المقابل، تتمثل في الإفراج عن عدد كبير من السجناء الفلسطينيين المتهمين بقتل إسرائيليين، بالإضافة إلى إنهاء الحرب». وتجنباً لإحداث فوضى في ائتلافه اليميني، الذي يضغط أيضاً في قضايا أخرى مثل آلية حكم غزة بعد الحرب، «يخطط نتنياهو للإبقاء على عمليات الجيش الإسرائيلي في غزة لأشهر قادمة».

وتنسحب وجهة النظر المتقدمة على الدبلوماسي الإسرائيلي السابق، ألون بينكاس، الذي أكد في مقابلة تلفزيونية أخيراً، أنّ اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل و«حماس» في غزة، غير مرجح قبل مغادرة الرئيس الأميركي، جو بايدن، البيت الأبيض، في 20 كانون الثاني المقبل، بل إن حظوظه «معدومة»، لافتاً إلى أنّه من المرجح أن نتنياهو سيؤخر الاتفاق حتى يتولى ترامب منصبه، ما سيتيح له تقديم الاتفاق كـ«هدية وبادرة حسن نية» للرئيس الجمهوري.

طوفان الأقصى

3700 شهيد ومفقود في «عملية الشمال»
الغزّيون (لا) يقطعون الأمل بوقف الحرب

غزة - **يوسف فارس**

رغم أن الوقائع الميدانية لا تبشّر بأن ثمة اتفاقاً لوقف إطلاق النار، أو هدنة في قطاع غزة تلوح في الأفق، فإن الغزيين لا يمتلكون سوى التفاؤل بأن يقود الحراك الدبلوماسي الإقليمي، المدعوم بكثافة التصريحات الأميركية والدولية عن ضرورة وقف الحرب، إلى انفراجة. إذ يتابع الأهالي الذين تسكنهم هموم وأحزان متشابهة في المجمل، باهتمام، ما يدور من نقاشات حول مستقبل إدارة غزة في اليوم التالي للحرب. ويقول أبو نضال، وهو نازح من مخيم جباليا ويسكن في خيمة وسط ملعب اليرموك للنازحين: «لشدة ما طالت الحرب، صار توقّفها بهدنة أو بوقف كامل حلماً كبيراً ننام ونستيقظ على أمل تحقّقه. هل تتخيّل أكثر من 420 يوماً من القتل والمجازر والنزوح، ولا تعليم للأطفال، والناس مشتّتون بين شمال وجنوب، وجوع وحياة معدمة تماماً؟». ويتابع الرجل الخمسيني، في حديثه إلى «الأخبار»، أنه «لا يوجد في غزة كلها من هو مستعد لإبداء الرأي بمن يحكمنا. فلتقف الحرب أولاً، ويقف شلال الدم والموت المستمر، ولكل حادث حديث».

أما أم العبد الكحلوت التي نزحت أخيراً من حي تل الزعتر، فهي متفائلة على غير العادة. وتقول، لـ«الأخبار»، إن «التفاؤل سببه الإحساس وليس الأحداث، ونحن جميعاً نعيش على الأمل. أما إسرائيل فلا تظهر أيّ حسن نية. القتل والتوغّل البري في جباليا مستمران، وكذلك التجويع وهدم المنازل. لكن نقول لعلّ وعسى».

وفي الميدان، تواصلت العملية البرية في مخيم جباليا وشمال القطاع لليوم الـ 60 على التوالي، كما تواصل التوغّل في حيّ الزيتون لليوم الـ 101، فيما وتيرة الغارات والقصف المدفعي وإطلاق النار العشوائي على الأهالي في الشوارع والمناطق المكتظّة، لم تتراجع. ووفقاً لآخر إحصائية نشرتها وزارة الصحة، فإن أكثر من 200 مواطن قضوا في استهداف منازل مأهولة في المناطق المحاصرة شمال القطاع، ولم تُنتشل جثامينهم من المنازل المقصوفة. كذلك، أكدت مصادر رسمية أن حصيلة العملية المستمرة في محافظة الشمال، تجاوزت 3700 شهيد ومفقود، و10 آلاف مصاب، و1750 أسيراً، فضلاً عن مسح أحياء بأكملها في مشروع بيت لاهيا ومخيم جباليا.

أما في جنوب القطاع، فقد زادت «وكالة غوث وتشغيل اللاجئين» الطين بلّة، بإعلانها وقف تسليم المساعدات بسبب الصعوبات المتعلّقة بتأمينها من السرقات، وعطّلت بهذه الخطوة ما أعلنته من برنامج طوارئ لتدارك المجاعة، حيث كان من المفترض أن يجري توزيع كيس طحين واحد لكل عائلة يتجاوز عدد أفرادها الـ 10. وتقاطعت تلك الخطوة مع إعلان «المطبخ العالمي» وقف عملياته في جنوب القطاع، عقب استهداف سيارة تقل عدداً من موظفيه، ما تسبب باستشهاد خمسة مواطنين. وعلى إثر ذلك، ارتفعت أسعار الطحين إلى مستويات قياسية، حيث يباع كيس الطحين في حال توفره في الأسواق بأكثر من 300 دولار، كما تشهد الأسواق شحّاً وغلاءً في السلع الأساسية كافة.

وفد إسرائيلي إلى القاهرة: «الأسرى الفلسطينيون» عقدة جديدة

القاهرة - **الأخبار**

على الرغم من التقدّم المحرز في مفاوضات القاهرة مع حركة «حماس»، وخصوصاً في ما يتعلق بالموافقة على هدنة مؤقتة في قطاع غزة، تسمح بالإفراج عن بعض الأسرى الإسرائيليين، في مقابل إدخال المساعدات إلى داخل القطاع بشكل متسارع خلال الأيام المقبلة، إلا أن الأمور لا تزال عالقة عند بعض النقاط، ولا سيما في ما يتعلق بالأسرى الفلسطينيين الذين سيتم الإفراج عنهم. وفي هذا الإطار، يتذرّع المسؤولون الإسرائيليون بـ«تحديات داخلية» قد تعيق الإفراج عن بعض الأسماء خلال المرحلة الأولى، فيما يصرّون على تسلم فوري لعدد من أسراهم في اليوم الأول من التهدئة. ويأتي ذلك فيما من المتوقّع أن يصل وفد إسرائيلي إلى القاهرة خلال الأيام المقبلة لمناقشة المزيد من التفاصيل، وخصوصاً في ما يتصل بالأيام الأولى من وقف الحرب، والتي تتضمن إتاحة الفرصة للمقاومة الفلسطينية لحصر أسماء الأسرى الأحياء لديها.

وبحسب مسؤول مصري تحدّث إلى «الأخبار»، تتوقّع القاهرة «انفراجة» في القريب العاجل، قد تعيقها «مفاجآت» من الجانب الإسرائيلي، وخصوصاً في ما يرتبط بالأسرى الفلسطينيين. ويضيف المسؤول أن «القاهرة تأمل بسرعة إعادة العمل في معبر رفح خلال الأيام المقبلة بالتنسيق مع الجانب الأميركي الذي بات مهتماً بتنشيط المعبر»، علماً أن تصريحات وزير الخارجية المصري، بدر عبد العاطي، أمس، حول ضرورة الانسحاب من محور فيلادلفيا «جاءت كجزء من ضغط سياسي سيتواصل على تل أبيب» في هذا الإطار، وفقاً لكلام المصدر.

ويدور الحديث في القاهرة عن تحركات مكثّفة من جانب إدارة الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترمب، للإسراع في التوصل إلى اتفاق مؤقت، يفترض أن يستمر نحو شهرين بشكل مبدئي، يجري خلالهما الحديث بشكل أوسع عمّا يمكن فعله لإدارة القطاع والدور العربي المرتقب فيه. وفي هذا الإطار، استغلت القاهرة المؤتمر الإغاثي الذي أقيم أمس، بمشاركة دولية كبيرة، لمناقشة تصورات «اليوم التالي».

الهجمات اليمنية تفضح واشنطن
استراتيجية «الإضعاف» لا تثمر

صنعاء - **رشيد الحداد**

بعد ساعات من إعلان قوات صنعاء استهدافها مدمّرة و3 سفن إمداد عسكرية تابعة للجيش الأميركي في خليج عدن والبحر العربي، وتوعّدها واشنطن بالمزيد من الهجمات، اعترفت القوات الأميركية بتعرّضها لهجوم صاروخي من قبل «أنصار الله». وزعمت «القيادة المركزية الأميركية»، في بيان، أن قواتها «أفشلت هجمات نفّذتها قوات صنعاء على مدمرتين أميركيتين وسفن تحمل العلم الأميركي في خليج عدن». وقالت إن هجوم قوات صنعاء «استهدف المدمّرتين ستوكديل وأوكين في خليج عدن، أثناء قيامهما بحماية ثلاث سفن تجارية مملوكة ومدارة من قبل الولايات المتحدة وترفع العلم الأميركي». وادّعت بأن «الهجمات المتهوّرة لم تسفر عن وقوع إصابات أو أضرار في أي سفن مدنية أو بحرية أميركية». وأشارت إلى أن «المدمّرتين تصدّتا لثلاثة صواريخ باليستية مضادة للسفن، وثلاث طائرات مُسيّرة يمنية هجومية، وصاروخ كروز مضاد للسفن».

وأثارت العملية الأخيرة التي استخدمت فيها قوات صنعاء 16 صاروخاً باليستياً ومجنّحاً وطائرة مُسيّرة ضد ثلاث سفن إمداد تابعة للجيش الأميركي وهي «ستينا أمبيكامبل» و«ميرسك سارتوغا» و«ليبرتي غريس»، بحسب المتحدّث باسم تلك القوات، العميد يحيى سريع، اهتمام عدد من وسائل الإعلام الأميركية والغربية، والتي اعتبرتها دليلاً على فشل الحملة الجوية الأميركية والبريطانية التي تنفّذها واشنطن ولندن منذ مطلع العام الجاري ضد حركة «أنصار الله»، في إضعاف قدرات قوات الأخيرة. وفي هذا الإطار، اعتبر موقع «تريدوندز» البريطاني المتخصّص بالشؤون البحرية، أن «الهجوم المتجدّد من اليمن على السفن الأميركية يوفّر دليلاً إضافياً على عدم تراجع القدرات العسكرية في اليمن». وبخلاف مزاعم «القيادة المركزية» بأن السفن الثلاث المستهدفة تجارية، أكّد الموقع أن «السفن ترتبط بالولايات المتحدة وتعمل لدى كيانات أميركية»، وأشار إلى أن «القدرة اليمنية على تنفيذ هجمات بحرية في المنطقة تفنّد مزاعم الولايات المتحدة المتكرّرة بإضعاف تلك القدرة من خلال الضربات الجوية».

من جانبه، أكّد موقع «بيزنس إنسايدر»، أن «الهجوم اليمني الأخير ضد القطع الأميركية أثبت فشل الجيش الأميركي في منع هجمات الحوثيين ضد السفن الإسرائيلية والأميركية». وأشار إلى أن «معركة الجيش الأميركي مع الحوثيين وصلت إلى طريق مسدود خطير، ولم تتمكّن الاستجابة العسكرية التي تقودها الولايات المتحدة من منعهم من مهاجمة السفن». كما نقل عن القائد السابق لـ«القيادة المركزية الأميركية،» جوزيف فوتيل، قوله إن «التهديد في البحر الأحمر من اليمن لا يزال قائماً، ولا يبدو أن هناك ما يخفّفه»، وإنه «رغم العمليات العسكرية الأميركية والهجمات الجوية على اليمن، لا يظهر أن أياً من ذلك يردع الحوثيين على الإطلاق».

وتزامنت تلك الأحداث مع تصريحات للمبعوث الأميركي، تيم ليندركينغ، زعم فيها أن بلاده «لا تبحث عن حل عسكري في اليمن في هذا الوقت بالذات»، مشيراً إلى أن «السعي وراء ذلك يمكن أن يجلب المزيد من الدمار إلى بلد مزّقته سنوات من الحرب». واعتبر، في حديث إلى صحيفة «بيزنس إنسايدر»، أنه «من الضروري النظر في التأثير على المدنيين اليمنيين، والاقتصاد اليمني والبنية التحتية، والقدرة على نقل الإمدادات، وقدرة السلع التجارية على الوصول إلى اليمن»، مضيفاً أن «واشنطن ملتزمة بضمان حرية الملاحة في البحر الأحمر».

صنعاء تواصل استهدافها للقطع الحربية الأميركية (أ ف ب)

الهجمات توفّر دليلاً على عدم تراجع القدرات العسكرية اليمنية

إعلانات رسمية

تبليغ

مُوجه إلى صائبة حسن أبو طبلة مجهولة المقام.
إن محكمة إيجارات صيدا تدعوك لتبلغ الدعوى رقم 2022/444 المُقامة من رمزي عبد الله أبوظهر موضوعها العرض والإيداع الفعلي بشأن العقار 95/الدكرمان. كما ويتبلغ جلسة 2024/11/18 فينبغي حُضورك أو إرسال وكيل عنك وإلا ستُتخذ بحقك التدابير القانونية سنداً لأحكام المادة 445 و 463 من قانون أ.م.م.
رئيس القلم
طارق عويدات

تبليغ مجهول مقام

محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا الغُرفة الثالثة تدعو المُدعى عليه غسان الحاج لتبلغ أوراق الدعوى 2023/11229 مُكرر والمُقدمة من المُدعي: عبد الله محمود أبي غنام والرامية إلى إلزامك مع المُدعى عليهما: جهاد ووجدي الغطمة بنقل ملكية القسم 12 من العقار 4444/القبة على اسم المُدعي وبدفع مبلغ تعويض قدره /20000/دولار أميركي للمُدعي وعطل وضرر وقدره /6000/ دولار أميركي للمُدعي.
يجب حُضورك إلى قلم هذه المحكمة لتبلغ الأوراق خلال مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا فكُل تبليغ لك في قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يُعتبر صحيحاً.
رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب بلال مرعي الحسن بوكالته عن ورثة بشير محمد علم الدين سند بدل ضائع للعقار 520 مركبتا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان
نشر فقرة حُكمية

تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع/ زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا المُستدعى ضدهم: ملكة بنت أبو شعر أرملة الخوري إبراهيم العقل وطانيوس وعبدالله والياس ومخايل الخوري إبراهيم العقل المُقيمين سابقاً في جديتا والمجهولي محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهم قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ الحُكم الصادر عن المحكمة بتاريخ 2024/11/7 برقم 2024/162 بالاستدعاء المُقدم من المُستدعي: جان نمر بشارة بوكالة المُحامي رشيد فرح المُسجل لدينا برقم أساس 2024/4 تاريخ الورود 2024/1/15.
مضمون الحُكم:
أولاً: إعلان عدم قابلية العقار رقم 334 جديتا للقسمة العينية بين الشركاء سنداً للأسباب الواردة في متن القرار.
ثانياً: إزالة الشيوع في العقار المذكور عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين الشركاء بواسطة دائرة التنفيذ المُختصة على أن يُعتمد أساساً للطرح في المُزايدة الأولى قيمة التخمين المُجرى من قبل الخبير شوقي صعب والبالغة /163744/د.أ.
وعلى أن يُعتبر هذا التقرير وتقرير الخبرة الفنية الإضافي تاريخ 2024/7/23 جزءاً من هذا القرار وعلى أن يُوزع الثمن بين الشركاء كُل بحسب حصته في الملكية وفقاً لما هو وارد في تقرير الخبرة الفنية الإضافي تاريخ 2024/7/23.
ثالثاً: إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لشطب إشارة الاستدعاء عن صحيفة العقار 334 جديتا بالتزامن مع إنفاذ البند ثانياً من الفقرة الحُكمية.
رابعاً: رد ما زاد أو خالف من أسباب.
خامساً: تضمين المُستدعي النفقات كافة.
وللمُستدعى ضدهم مُهلة ثلاثين يوماً للاستئناف اعتباراً من تاريخ التبليغ الذي يتم بانقضاء عشرين يوماً على التعليق ونشر آخر إعلان.
رئيس القلم
راغب شحادة

إعلان

تبليغ أوراق مدنية

تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع - زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا المُستدعى ضدهم: نزهة وجميلة والياس ولوريس أولاد فارس سعادة وفارس وباسكال وجان بول جوزف سعادة وكريستي سرحال أبو سرحال وليليان ميشال غانم المُقيمين سابقاً في الفرزل والمجهولي محل الإقامة حالياً، للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهم قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ أوراق الاستدعاء المُقدم من المُستدعي خليل جوزف نصرالله بوكالة المُحامي مُمتاز سليمان المُسجل برقم أساس 2024/60 تاريخ الورود 2024/7/15 والذي يطلب بمُوجبه:
بعد تعيين خبير، الحُكم بإزالة الشيوع في العقار رقم /2531/ الفرزل بقسمته عيناً إذا كانت القسمة جائزة فنياً وإلا طرحه للبيع بالمزاد العلني وحصر المُزايدة بفرقاء النزاع واتخاذ القرار بإبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لتدوين إشارته على صحيفة العقار المذكور وتضمين المُستدعى ضدهم جميع الرسوم والمصاريف والنفقات.
يتم التبليغ بانقضاء مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق ويتوجب على المُستدعى ضدهم المذكورين أعلاه اتخاذ محل إقامة معروف ضمن نطاق المحكمة وإبداء مُلاحظاتهم على الإستدعاء ضمن المُهلة القانونية وإلا يُصار إلى إبلاغهم جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب ردهة المحكمة باستثناء الحُكم النهائي.
رئيس القلم
راغب شحادة

إعلان
نشر فقرة حُكمية

تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع/ زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا المُستدعى ضدهم ورثة حنه بنت خليل رميا ذهب زوجة طانوس رزق حاطوم وورثة مخائيل بن رميا ذهب المُقيمين سابقاً في خربة قنافار البقاع الغربي المجهولي محل الإقامة حالياً للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهم قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ الحُكم الصادر عن المحكمة برقم 2024/158 بتاريخ 2024/11/7 بالاستدعاء المُقدم من المُستدعية: ريتا انطوان نعيم بوكالة المُحامي فكتور الخوري المُسجل لدينا برقم أساس 2024/8 تاريخ الورود 2024/1/22.
مضمون الحُكم:
أولاً: إعلان عدم قابلية العقار رقم /3545/ خربة قنافار للقسمة العينية بين الشركاء سنداً للأسباب الواردة في متن القرار.
ثانياً: إزالة الشيوع في العقار المذكور عن طريق بيعه بالمزاد العلني بين الشركاء بواسطة دائرة التنفيذ المُختصة على أن يُعتمد أساساً للطرح في المُزايدة الأولى قيمة التخمين المُجرى من قبل الخبير شوقي صعب والبالغة /52,000/ دولار أميركي.
وعلى أن يُعتبر هذا التقرير جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار وعلى أن يُوزع الثمن بين الشركاء من ملكية العقار كل بحسب حصصه في الملكية.
ثالثاً: إبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لشطب إشارة الاستدعاء عن صحيفة العقار رقم /3545/ خربة قنافار العقارية بالتزامن مع إنفاذ البند ثانياً.
رابعاً: تضمين المُستدعية النفقات كاملة.
وللمُستدعى ضدهم مُهلة ثلاثين يوماً من تاريخ آخر نشر للاستئناف.
رئيس القلم
راغب شحادة

إعلان
تبليغ أوراق مدنية

تدعو محكمة الغُرفة الابتدائية الثانية في البقاع - زحلة برئاسة القاضية نوال صليبا المُستدعى ضدهم: أمين وعطارد وأنيسة وجرجس سمعان الدبس وأوديت منصور الدبس وأسعد أبو سمرا الدبس المُقيمين سابقاً في دير الغزال والمجهولي محل الإقامة حالياً، للحُضور شخصياً أو بواسطة من ينوب عنهم قانوناً إلى قلم المحكمة في زحلة لتبلغ أوراق الاستدعاء المُقدم من المُستدعي: زاهي توفيق قازان بوكالة المُحامي رشيد فرح المُسجل برقم أساس 2024/72 تاريخ الورود 2024/9/23 والذي يطلب بمُوجبه:
بعد تعيين خبير، الحُكم بإزالة الشيوع في العقار رقم /754/ دير الغزال بقسمته عيناً إذا كانت القسمة جائزة فنياً وإلا طرحه للبيع بالمزاد العلني وحصر المُزايدة بفرقاء النزاع واتخاذ القرار بإبلاغ أمانة السجل العقاري في البقاع لتدوين إشارته على صحيفة العقار المذكور وتضمين المُستدعى ضدهم جميع الرسوم والمصاريف والنفقات.
يتم التبليغ بانقضاء مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر والتعليق ويتوجب على المُستدعى ضدهم المذكورين أعلاه اتخاذ محل إقامة معروف ضمن نطاق المحكمة وإبداء مُلاحظاتهم على الاستدعاء ضمن المُهلة القانونية وإلا يُصار إلى إبلاغهم جميع الأوراق والقرارات لصقاً على باب ردهة المحكمة بإستثناء الحُكم النهائي.
رئيس القلم
راغب شحادة

إعلان تبليغ
صادر عن دائرة تنفيذ جزين

تدعو هذه الدائرة كل من المُنفذ عليهم: أندره نديم نصر وسهى نديم نصر وماشلين نديم نصر والمجهولي محل الإقامة للحُضور إلى قلمها شخصياً أو بواسطة وكيلهم القانوني لتبلغ الإنذار التنفيذي وطلب التنفيذ في المُعاملة التنفيذية رقم 2024/6 والمُقامة من طالب التنفيذ يوسف عزيز نصر وذلك بمُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر.
رئيس القلم
بتريسيا بو راشد

إعلان شطب

صادر عن السجل التجاري في بيروت بمُوجب محضر الجمعية غير العادية تاريخ 2024/10/31 تقرر بتاريخ 2024/11/12 حلّ شركة ب م ث الشرق الأوسط - استشارات في الأعمال والإدارة ش.م.م. مُديرها إميل إلياس عيسى شطب قيدها من السجل التجاري حيث هي مُسجلة تحت الرقم 25252 ورقم تسجيلها في وزارة المالية 4615.
فعلى كُل ذي مصلحة تقديم اعتراضه ومُلاحظاته خلال مُهلة عشرة أيام من تاريخ آخر نشر.
أمين السجل التجاري بالتكليف
مارلين دميان

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع
طلب سليم شفيق أبو عكر بصفته وكيلاً عن بوزانت يفيشه صرافيان وجانيت توماس يوسف سندي تمليك بدل عن ضائع المُوكلين بحصصهم بالعقار رقم 2887 قسم 7 أراضي زحله.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون في البقاع
لينا جنبلاط

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي
طلب سميح إبراهيم العجمي بصفته وكيلاً عن علي رفيق عنقه سند تمليك بدل عن ضائع لمُورث المُوكل رفيق حسين عنقه بحصته بالعقار رقم 1913 الحماره.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في البقاع الغربي
ربى الدغيدي

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع
طلب سميح إبراهيم العجمي بصفته وكيلاً عن علي رفيق عنقه سند تمليك بدل عن ضائع للمُورث رفيق حسين عنقه بحصته بالعقار رقم 500 تعنايل.
للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في البقاع
لينا جنبلاط

إعلان

عن فقدان سند تمليك بحري
طلب السيد أحمد عامر خواجه (مواليد الميناء تاريخ 1991/2/1 سجل 994/ الميناء) سند تمليك بدل عن الضائع رقم 2024/85 تاريخ 2024/3/14 لمركب الصيد المُسمى «كيمو» رقم 3486/ط والمُزود بمُحرك مازدا قوة 26 حصان.
للمُعترض مُراجعة رئاسة مرفأ طرابلس خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.
عن رئيس مرفأ طرابلس
سماح غمراوي

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكوره
طلب روجيه سايد سعاده بوكالته عن الياس حنا عيسى الخوري أحد ورثة حنا أنطونيوس عيسى الخوري سند بدل ضائع للعقار 2612 مجدليا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
ندين الحصري

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب محمد كامل زريقة بوكالته عن خالد كامل زريقه سند بدل ضائع بالعقار 585 مقسم 48 بلوك A بساتين طرابلس.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب عبد الرحمن عبد الوهاب اسلامبولي بوكالته عن مجد رشيد المقدم بوكالته عن أمل زيد حسن حمزة سند بدل ضائع للعقار 35 مقسم 1 المهاترة.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلبت ليلى خضر حمد بصفتها وريثة خديجة سليمان ديوب سند بدل ضائع للعقار 3793 مقسم 16 زيتون طرابلس.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكورة
طلب رامي محمود العلي بالوكالة عن رياض راشد عبدو سند بدل ضائع للعقار 4B/185 و4A راسمسقا.
للمُعترض 15 عشر يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري
ندين الحصري

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة
طلب محمد نزيه محمود مهداش بمُوجب تفويض بعقد البيع عن فيروز فريد دبيس لحصة أندره انطون عون وموري انطون عون ولورنس انطون عون سند بدل ضائع للعقار 2109 مجدليا.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
ندين الحصري

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب سامر بهاء الدين خضر آغا بوكالته عن عرب خضر خضر آغا سند بدل ضائع للعقار 21 برج اليهودية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس
طلب حسن محمد أبو شاكر بوكالته عن باسمه عبد القادر بوتامر بوكالته عن خدوج حسن شرشوح بصفتها أحد ورثة أحمد حسن شرشوح والمالك لكامل العقار سند بدل ضائع للعقار 1145 المنية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
افلين موسى

وفيات

ابنتاه: كارلا وأولادها: داني، رامي، دينا ومايا
المرحومة دينا
شقيقته: بولا أرملة سليم زيدان وأولادهما: زينه، ديدي، الدا وتينا
أشقاؤه: أولاد المرحوم جوزيف عطاالله: جميل ومروان
أولاد المرحوم نبيل عطاالله: غاده، باولا والدكتور سامي
وعموم عائلات: عطاالله، أرملي، جدعون، فواز، زيدان، حرب، صهيون وأنسباؤهم في الوطن وفي المهجر ينعون إليكم المرحوم
سمير جميل عطاالله
زوجته المرحومة: نجاة أنيس أرملي
يُحتفل بالصلاة لراحة نفسه اليوم الثلاثاء الواقع فيه 3 كانون الأول 2024 الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر في كنيسة نياح السيدة الأرثوذكسية، راس بيروت شارع المكحول حيث يُوارى الثرى.
تُقبل التعازي قبل الدفن وبعده من الساعة الثانية عشرة ظهراً حتى الساعة الخامسة بعد الظهر في صالون الكنيسة.

بسم الله الرحمن الرحيم
«يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي»
بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره وبكثير من الألم والأسى.
آل عسيران
ينعون فقيدهم الغالي المغفور له بإذن الله تعالى المرحوم
نجيب سعيد عسيران
والدته: المرحومة نازك عبدالله عسيران
زوجته: لميا أسعد عسيران
أولاده: الدكتورة غيا عسيران
سعيد عسيران زوجته المهندسة لما أحمد ممتاز
سيرين عسيران زوجة وائل وليد طبارة
حفيده: نجيب سعيد عسيران
شقيقاته: مي أرملة المرحوم مجدت عسيران وعائلتهما والمرحومة لميس زوجة المرحوم عبد اللطيف عسيران وعائلتهما ومنى أرملة المرحوم عادل القرعوني وعائلتهما المرحومة زنوبا زوجة المرحوم رفعت عسيران وعائلتهما والمرحومتان مها وريا .
والدا زوجته: أسعد راشد عسيران وشاهينة جودت حيدر
شقيقتا زوجته: هانيا عسيران زوجة كريم كاظم الخليل وعائلتهما
المهندسة ديمة عسيران زوجة الدكتور حسن سامي عسيران وعائلتهما
شقيقا زوجته: سعد عسيران وزوجته غيا ماهر ارشيد وعائلتهما
كريم عسيران وزوجته المهندسة ساره أنيس الشعار وعائلتهما
تُقبل التعازي في بيروت يومَي الثاني والثالث اليوم الثلاثاء وغداً الأربعاء الواقع فيهما 3 و4 كانون الأول 2024 في فندق راديسون بلو- Dunes Center-الطابق الأول- من الساعة الثالثة حتى السابعة مساء.
الراضون بقضاء الله وقدره: آل عسيران وحيدر والخليل والقرعوني وممتاز وطبارة وارشيد والشعار وأنسباؤهم.

غياب



من فيلم «اليازرلي» لقيس الزبيدي (1972)



من فيلم «الزيارة» لقيس الزبيدي (1970)



من فيلم «بعيداً عن الوطن» لقيس الزبيدي (1969)

أحد أبرز روّاد السينما التسجيلية العربية

قيس الزبيدي... رحل «عاشق فلسطين»

توفي قبل أيام، تاركاً إرثاً فنياً عميق التأثير في السينما العربية. رغم الظروف السياسية التي قيّدت حركته الفنية، استطاع أن يترك بصمةً واضحةً في مجال السينما الوثائقية والروائية، وأن يسهم بشكل كبير في تعزيز السينما العربية البديلة. كان دوماً ملتزماً بالقضايا السياسية والاجتماعية، واستطاع أن يعكس في أعماله نضال الشعوب العربية، وخصوصاً الشعب الفلسطيني، عبر لغة سينمائية مبتكرة وعميقة

شفيق طبارة



في ظلّ الحضور المقيّد للكاميرا، وُلد قيس الزبيدي (1939 – 2024). وفي سينما تبحث عن هويتها، وعن مفرداتها، وعن شخصيتها، وعن مميزاتها... نشأ. وفي هذه الفوضى العارمة رحل. خلق سينما غير منفصلة عن الواقع الذي نشأ فيه، فهو عراقي وسوري وفلسطيني وألماني، كاتب ومخرج ومصوّر ومونتير وناقد وباحث سينمائي. قرّبنا الزبيدي من سينما الاستكشاف والتخريب، وكان غنيّاً بالإبداع، جريئاً وحريصاً على تفتيت روتين السينما العربية التقليدية. أسهم في تطوير أساليب جديدة في المونتاج السينمائي، فطريقته في تفتيت الصورة هي تعبير فني عن الذات بشكل مستقلّ عن الوسيلة، تفتح مثل المونولوج، حيث المكان والشخصيات تسمح ببناء أفلام تشبه المكان. درس الزبيدي المونتاج في بابلسبيرغ في ألمانيا الديموقراطية، ثم درس التصوير عام 1969. ورغم أنّه عراقي، إلا أنّه لم يصور فيلماً واحداً في العراق لأسباب سياسية (فيلمه الوحيد المرتبط بالعراق، وثائقي عن مواطنه الرسام جبر علوان بعنوان «جبر ألوان»)، ولكنه ترك أثراً كبيراً في السينما السورية والفلسطينية، حيث أخرج مجموعة من الأفلام الوثائقية لمصلحة «المؤسسة العامة للسينما» في دمشق، وكذلك أفلاماً وثائقية لمصلحة «منظمة التحرير الفلسطينية».

من خلال عمله في السينما التسجيلية، طور الزبيدي أساليب جديدة في المونتاج السينمائي، وتميّز برفضه اتباع هياكل السرد الخطية أو التقليدية. طريقته مليئة بالقطع السريعة والمشاهد المتجاوزة والعواطف المتناقضة. اهتمامه بتوثيق الواقع السياسي والاجتماعي، وخصوصاً في سياق القضية الفلسطينية، جعلت أعماله محورية في تطوير السينما الوثائقية في العالم العربي. كان يؤمن بأن السينما البديلة هي وسيلة لإيصال صوت المهمشين وإظهار حقائق الواقع الاجتماعي والسياسي. الأفلام التي شارك فيها، ظلّت شاهدة على جهد لم يلق النجاح الذي كان يأمله، والذي سعى إلى تغيير الواقع السينمائي العربي.

عرف السينما عند غسان كنفاني، عبر طريقة سرده، وقضية الزمن وتداخله في رواياته. عمل في أكثر من عشرين فيلماً من الأفلام الطويلة القصيرة والروائية والتسجيلية. وكمخرج، صنع ستة أفلام، من بينها اثنان روائيان (طويل وقصير) وأربعة تسجيلية. فيلمه الطويل الروائي الوحيد «اليازلي» (1974)، يعتبر بمثابة بيان للسينما العربية البديلة. يستند الفيلم إلى رواية «على الأكياس» للكاتب السوري الراحل حنا مينة، الذي ترك المدرسة باكراً، مثل بطل الفيلم للعمل كعامل أرصفة في اللاذقية قبل أن يلتزم بالنضال ضد الاستعمار الفرنسي. عبر تبني وجهة نظر طفل صغير بشأن الصعوبات الاقتصادية والسياسية، يلقي الفيلم نظرةً نقديةً على عالم الكبار حول الحقائق المؤلمة والعمل اليدوي والجنس المكبوت. منع الفيلم من العرض بعد مدة وجيزة بسبب مشاهد العري التي حواها. فيلمه القصير «الزيارة» (1970)، الذي أُنتج في سوريا، يتسم بالتجريد الحالم. هو عمل حزين يتنقّل بين نصوص على الشاشة لقصائد عن المنفى والموت لمحمود دوريش وسميح قاسم، وبين مشاهد مظلمة تصوّر محاولة رجل فلسطيني عبور الحدود والعودة إلى الوطن. أهم أفلامه كمخرج هو وثائقي «وطن الأسلاك الشائكة» (1980).

عندما منع الاحتلال الإسرائيلي مديري منظمات الأفلام التابعة لـ «منظمة التحرير الفلسطينية» من دخول الأراضي المحتلة عام 1980، أرسل الزبيدي طاقم تصوير من ألمانيا الغربية للتحدث إلى المزارعين الفلسطينيين واللاجئين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين. «فلسطين سجل شعب»، هو أبرز ما أخرجه في سياق السينما الفلسطينية. عبر وثائق بصرية نادرة، تناول الفيلم تاريخ القضية الفلسطينية، منذ عام 1917 إلى عام 1948، ثم إنشاء «منظمة التحرير الفلسطينية» في عام 1964. الفيلم محاولة جادة لبناء رواية تاريخية لفلسطين عبر روايات أشخاص عن تجاربهم، إضافة إلى مقابلات مع زعماء فلسطينيين أمثال أكرم زعيتر، والشيخ عبد الحميد السائح، حيث يدلي كلّ منهم بشهادته على الأحداث التي عاصرها. وآخر أفلامه عن فلسطين هو فيلم «فلسطين عنوان مؤقت»، حول تاريخ الاستيطان بين الحاضر والماضي.



«فلسطين سجل شعب» أبرز ما أخرجه في سياق السينما الفلسطينية



عمل قيس الزبيدي كمونتير في سوريا، وشارك في مشاريع سينمائية مع الكثير من المخرجين السوريين. عمله الأول كمخرج في سوريا كان «بعيداً عن الوطن» (1969) وهو فيلم وثائقي قصير تبلغ مدته 11 دقيقة، صوِّر مع الأطفال في «مخيم سبينة» قرب دمشق، حيث يعيش فلسطينيون من لاجئي عام 1948، ونازحي 1967. عمل أيضاً في فيلم «شهادة الأطفال في زمن الحرب» (1972)، وتعاون مع المخرجين السوريين نبيل المالح وعمر أميرالاي ومحمد ملص. من أشهر الأفلام، نذكر «الليل» (1992) لمحمد ملص، الذي يصوّر الأحداث من خلال عيني صبي صغير هو الأنا البديلة لصانع الفيلم. ويروي قصّته وهو بالغ، مع تعليقات من والدته. الفيلم عبارة عن تذكير بالأشياء الماضية حيث يحاول صانع الفيلم فهم طفولته والتصالح مع والده. وفي بيروت، عمل كمونتير في فيلم «بيروت! يا بيروت!» (1975)، لمارون بغدادي، وفيلم «مائة وجه ليوم واحد» (1971) لكريستيان غازي، وفيلم المخرج الفلسطيني غالب شعث «يوم الأرض». عمل أيضاً مع عمر أميرالاي وأنجزا أفلاماً عدة، بداية في فيلم «الحياة اليومية في قرية سورية» (1974)، الذي يعد نقطة تحوّل في تاريخ السينما التسجيلية العربية الواقعية التحريضية، وأفلام أخرى منها «عن الثورة».

شغفه بالسينما دفعه إلى مجالات عدة، فأسّس «الأرشيف السينمائي الوطني الفلسطيني» بالتعاون مع «الأرشيف الاتحادي» في برلين. كما ألّف عدداً من الكتب عن السينما، من بينها «فلسطين في السينما» (2006)، وهو عمل مرجعي يوثّق التجارب السينمائية التي تناولت القضية الفلسطينية في مختلف مراحل الصراع. جمع الزبيدي الأفلام الفلسطينية التي تحدثت عن فلسطين خلال تسعين عاماً، تبدأ مع وعد بلفور وتنتهي عام 2005، حيث ضمّ الكتاب 800 فيلم، جرى جمعها للمحافظة على الأرشيف السينمائي الفلسطيني الذي تعرّض لأكثر من نكسة، وخصوصاً أيام اجتياح بيروت عام 1982.

توفي قيس الزبيدي قبل أيام، تاركاً وراءه إرثاً فنياً عميقاً وعميق التأثير في السينما العربية. رغم الظروف السياسية التي قيّدت حركته الفنية، استطاع أن يترك بصمةً واضحةً في مجال السينما الوثائقية والروائية، وأن يسهم بشكل كبير في تعزيز السينما العربية البديلة. في حياته المهنية، كان الزبيدي دائماً ملتزماً بالقضايا السياسية والاجتماعية، واستطاع أن يعكس في أعماله نضال الشعوب العربية، وخصوصاً الشعب الفلسطيني، عبر لغة سينمائية مبتكرة وعميقة.



من فيلم «واهب الحرية» لقيس الزبيدي (1987)

سيرة في سطور

يعدّ قيس الزبيدي، أحد أبرز روّاد السينما الوثائقية العربية وباحثاً في نظرية الفنّ السابع وتاريخ فلسطين في السينما، هو الذي نذر مسيرته السينمائية لخدمة القضية الفلسطينية. ولد عام 1939 في بغداد، وعاش طفولة ممزقة بين منزل أبيه وزوجة أبيه، ومنزل والدته التي التقى بها في وقت متأخر. كان لخاله دور كبير في تعريفه بفن المونتاج والإخراج وعالم السينما. حصل على شهادة الدبلوم في المونتاج عام 1964 من «معهد الفيلم العالي» في بابلسبيرغ (ألمانيا)، ثمّ على دبلوم في التصوير عام 1969 من المعهد نفسه.

رأى في الأعمال الوثائقية وسيلةً لنقل الواقع الاجتماعي والسياسي بصدق ودقة، فسلّط اهتمامه عليها، وأخرج مجموعة منها في ألمانيا ودمشق ولبنان وتونس وفلسطين. يُعدّ وثائقي «بعيداً عن الوطن» (1969) نقطة تحوّل في مسيرته السينمائية، إذ تناول معاناة اللاجئين الفلسطينيين ووثّق حياة الأطفال في المخيمات. لم يكن هذا الوثائقي الوحيد الذي سلّط الضوء على المعاناة الفلسطينية، بل قدّم الزبيدي عدداً من الأشرطة الأُخرى عن فلسطين، منها: «وطن الأسلاك الشائكة» (1980)، و«مواجهة» (1983)، و«ملف مجزرة» (1984)، و«فلسطين سجل شعب» (1985).

إلى جانب الأعمال الوثائقية، أنجز بعض الأفلام التجريبية، منها فيلم «الزيارة» (1970) و«اليازرلي» (1972)، الذي مُنع من العرض وتعرّض للتهميش بسبب «محتواه الجنسي». لعبِ الزبيدي دوراً رئيسياً في تعزيز السينما البديلة، وتمرّدَ على الأساليب التقليدية للسينما العربية، إذ رأى في السينما البديلة وسيلةً لإيصال صوت المهمّشين وإظهار الواقع بعيداً من التجميل أو التزييف. تُعدّ أفلامه شهادة على جهوده لتغيير الواقع السينمائي العربي. أسّس «الأرشيف السينمائي الوطني الفلسطيني» بالتعاون مع «الأرشيف الاتحادي» في برلين، وأصدر كتباً عدة منها: «بنية المسلسل الدرامي التلفزيوني: نحو درامية جديدة» (2001)، و«درامية التغيير: برتولت بريشت» (2004)، و«المرئي والمسموع في السينما» (2006)، وكتاب «فلسطين في السينما» (2006)، الذي يُعدّ عملاً مرجعيّاً يوثّق التجارب السينمائية التي تناولت القضية في مختلف مراحل الصراع. كان فيلم «واهب الحرية» (1987) من بين آخر أعماله، إذ استعرض عمليّات المقاومة اللبنانية والفلسطينية التي انطلقت من جنوب لبنان ضد قوات الاحتلال الصهيوني. وقد عُرضت أخيراً نسخة مرمّمة عنه في باريس.

أصدر الناقد المصري الراحل محسن ويفي عام 1995 كتاباً عن الزبيدي وأعماله السينمائية بعنوان «عاشق من فلسطين»، كما أصدر السينمائي السوري محمد ملص كتاباً عنه بعنوان «قيس الزبيدي - الحياة قصاصات على الجدار».

حصد الزبيدي عدداً من الجوائز الدولية والعربية تقديراً لإبداعه، ولعب دوراً بارزاً في تطوير أساليب جديدة في المونتاج السينمائي، أثّرت بشكل كبير في الإنتاجات الوثائقية والروائية في العالم العربي. توفيَ عن عمر يناهز الخامسة والثمانين عاماً بعد صراع طويل مع المرض.

جائزة

الأدب المقاوم يحيا في لبنان



كشفت جمعية «أسفار للثقافة والفنون والإعلام» عن القوائم الطويلة لـ «جائزة سليماني العالمية للأدب المقاوم» في دورتها الرابعة. ولفتت الجمعية في بيان إلى أنّ الإعلان عن أسماء الفائزين وتسليم الجوائز، بالإضافة إلى الإعلان عن أسماء أعضاء لجان التحكيم، سيجري خلال احتفال سيُقام في شهر كانون الثاني (يناير) القبل، على أن يسبقه إعلان القوائم القصيرة في الخامس عشر من شهر كانون الأول (ديسمبر) الحالي. وأشارت الجمعية إلى تخصيص الدورة الحالية للقصيدة العَمودية والرواية والقصة القصيرة والقصة الموجّهة للناشئة. وأوضحت أن القوائم استندت إلى المعايير الفنية التي حدّدتها وأعلنتها سابقاً، وإلى ما أفرزته قراءات لجان التحكيم الخاصّة بكل فئة من الفئات الأربع، وقد ضمّت «مجموعة من النقاد العرب المشهود لهم بالخبرة والنزاهة». وضمّت فئة القصيدة العموديّة كلاً من: حيدر خشان وكريم صبري نعيم ومحمد جبار ونجاح العرسان من العراق، وأسد الخضر وعلاء صبح من سوريا، ومحمد سالم أبو زيد من مصر، وعادل جواد من لبنان، ووحيدة نعيم آبادي من إيران، وفاتحة معمّري من الجزائر. أمّا فئة الرواية، فتضمّنت كلاً من: رانيا صفاوي وسلوى صعب من لبنان، ومحمد المنصف الرابحي ومنيرة جوّادي من تونس، وحسن حميد من فلسطين، وصفوان إبراهيم من سوريا، وأحمد بو داود من الجزائر، وعادل بشر من اليمن، وسناء شعلان من الأردن، وعمر التاور من المغرب. كما ضمّت فئة القصة القصيرة أميمة عليق وعدي الموسوي وفاطمة كرنيب ومريم الدرّ وهادي شبلي وهادي أحمد من لبنان، ومن سوريا إيمان اللبلبي، ومن العراق يوسف هداي ميس، وريما إبراهيم من فلسطين، وجيلالي عمراني من الجزائر.

وعن فئة القصّة الموجّهة للناشئة، ضمّت القائمة من سوريا جلنار سليمة وضحى جواد ومهند العاقوص ونجاح إبراهيم وهند مصطفى، إلى جانب أحمد قرني وشيماء نبيل من مصر، وعبد الرحمن نصّار من فلسطين، وهلا ضاهر من لبنان، ورقية كريمي من إيران.

علي بالي



أسعد أبو خليل

بناءً على معايشة تجربة 1982، ما ستكون مهمة أعوان إسرائيل وعملائها في لبنان من أجل فرض الأجندة الإسرائيليّة:

1) إعادة طرْح المواضيع التي ستثير حساسيّات طائفيّة، وخصوصاً بين السُّنة والشيعة. «العربيّة» قرّرت في حمأة العدوان الإسرائيلي أن تبثّ وثائقيّاً عن رفيق الحريري، ولم تكتف به، نشرت وثائقيّات أيضاً عن دور الحزب في الحرب السوريّة مستعينةً بخيال مؤيّديها في المعارضة السوريّة. و«الشرق الأوسط» قرّرت أن تجري مقابلة مع صهر صدام حسين كي يتحدث فيها عن إنسانيّة صدام حسين ورأفته وعن تنصله من حلبجة.

2) التقليل من حجم العدوان الإسرائيلي على لبنان. وأمس صدر بيان عن مجموعة من الإعلاميّين والتغييريّين (منيمنة ويعقوبيان وصادق وضو) وفيها يساوون بين تعرّض صحافي للضرب وبين العدوان الإسرائيلي على لبنان وغزة. الهدف: ضخّ فكرة التقليل من حجم العدوان تحضيراً لأرضيّة بثّ فكر التطبيع المستورد عند هؤلاء من الإمارات.

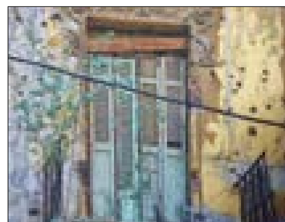
3) الإفادة من جوّ الهيمنة الإسرائيليّة العسكريّة في المنطقة للإفادة من انتخابات رئاسة الجمهوريّة. وقد نجحت المقاومة في منع فرْض رئيس تحت النيران الإسرائيليّة، وإن كان المرشح الأوفر حظّاً هو نفسه.

4) استعمال الإعلام المرتهن للخليج من أجل تقديم معلومات مجانيّة عن تحرّكات المقاومة لإسرائيل.

5) السخرية من فكرة الانتصار: لأنّ ذلك يفيد معنويّات العدوّ، مع أنّ وزير «التراث» الإسرائيلي صرّح أنّه يعتقد أنّ إسرائيل فشلت في الانتصار على «حزب الله». معنويّات أعداء المقاومة مرتبطة جذريّاً (منذ 1982) بمعنويّات جيش العدوّ. وجرّ أنصار المقاومة إلى توكيد فكرة النصر وحصر النقاش بذلك يضرّ المقاومة لا أعداءها.

6) النيل من قادة المقاومة، الأحياء منهم والأموات من أجل إثارة عصبيّة أنصار المقاومة (ومن أجل تهديم صورة القادة).

7) مباشرة العمل الدعائي والسياسي لضمّ لبنان إلى معسكر التطبيع الإبراهيمي، وقد يعمل جاريد كوشنر للدفع بهذا الاتجاه. هذا لا يجب أن يكون مصدر قلق: لأنّ لبنان هو البلد الوحيد الذي لا تسعى إسرائيل إلى إقامة سلام معه لعِلمها أنّ سفارتها - لو أنشئت في لبنان - لن تعمِّر.



«ولادة جماعيّة جديدة»: لولا فسحة الفنّ...

«لنتذكّر أنّه في أحلك الأوقات، هناك دائماً بصيص أمل ومسار نحو الولادة الجديدة». بهذه الكلمات، افتتح القائمون على غاليري Rebirth Beirut معرض «ولادة جماعيّة جديدة». يستمر المعرض حتّى الخامس من كانون الأوّل (ديسمبر)، ويضمّ مجموعة متنوّعة من الأعمال الفنيّة، تشمل اللوحات الزيتية والمنحوتات والصوَر الفوتوغرافيّة، بالإضافة إلى الأعمال المتعددة الوسائط. تعود هذه الأعمال الفنيّة المعروضة إلى 13 فناناً لبنانياً، من بينهم: إبراهيم سماحة، وروان صيداني، ومنال ميسي، ودانيا الخطيب، وجيليبر لطفي، وجوي فيّاض، ومها حمادة، ودانيا مجذوب (الصورة)، وكارلا جبّور، وغيرهم.

معرض «ولادة جماعيّة جديدة»: حتّى الخامس من كانون الأوّل (ديسمبر) - Re-birth Beirut (الجمّيزة، بيروت). للاستعلام: 81/111004



فيروز سرحال على سطوح بيروت

بينما يترقّب الجميع انطلاق صفارة حكم المباراة الافتتاحية لكأس العالم، ينشغل سكان بيروت بتعديل هوائيات القنوات التلفزيونية والإذاعية. لكن فجأة، تعترض موجات صوتية غامضة البثّ، ما يثير إحباط كل من كان ينتظر مشاهدة المباراة. وسرعان ما يجد السكان أنفسهم في مواجهة موقف غير متوقّع. «تشويش»، فيلم قصير من إخراج اللبنانيّة فيروز سرحال (الصورة)، جال مهرجانات عالميّة عدة وحاز جائزة «أفضل فيلم لبناني قصير» من «المهرجان الدولي لسينما المرأة في بيروت». يعرض الفيلم على منصّة «أفلامنا» حتّى 11 كانون الأوّل (ديسمبر). ووفقاً لتصريحات المخرجة، تُعدّ مدينة بيروت بطلة الفيلم الذي صدر عام 2017.

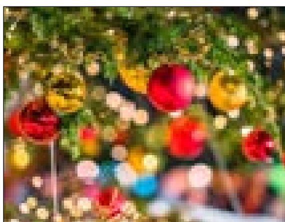
فيلم «تشويش»: حتّى 11 كانون الأوّل (ديسمبر) - على منصّة «أفلامنا». رابط المشاهدة: linktr.ee/aflamuna.online



كوزيت وفرح تداويان القلوب

«تحت القمر»، هو عنوان سلسلة أمسيات موسيقيّة يحتضنها «مترو المدينة». تُحيي إحداها الفنّانة اللبنانيّة كوزيت شديد (الصورة)، في الرابع من كانون الأول (ديسمبر)، بمرافقة عازفة البزق اللبنانيّة فرح قدّور. تُقدّم شديد وقدّور للجمهور باقة من الأغنيات التي تعكس الحالة العامة للمستمعين في ظلّ انحسار الحرب على لبنان، وتتصدرها الأغنيات الوطنيّة، إلى جانب مختارات من أعمال الراحل زكي ناصيف، ومجموعة من المقطوعات اللبنانيّة الشهيرة المحفورة في ذاكرة الجمهور، بالإضافة إلى بعض الموشحات العربية.

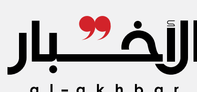
أمسية موسيقيّة «تحت القمر»: الأربعاء 4 كانون الأوّل (ديسمبر) - الساعة الثامنة مساءً - «مترو المدينة» (كليمنصو، بيروت). للاستعلام: 76/ 309363



سوق الميلاد «بالرخص»

في ظلّ الظروف المعيشيّة الصعبة التي خلّفتها الحرب والأزمة الاقتصاديّة في لبنان، واقتراب عيد الميلاد، يفتتح ملتقى Kulturnest معرضاً جماعياً يوم 14 كانون الأوّل (ديسمبر)، تحت عنوان «سوق الميلاد، فنّ بأقل من 100 دولار». مع ارتفاع أسعار الأعمال الفنيّة وحصر تداولها ضمن طبقة معيّنة، يوفّر هذا المعرض الجماعي فرصة للباحثين عن هدايا عيد الميلاد، باقتناء أعمال فنيّة بأسعار مقبولة. يضم المعرض لوحات زيتيّة، ومنحوتات، ومطبوعات، وتركيبات فنيّة، بالإضافة إلى أعمال حرفيّة وكتب أدبيّة تحمل توقيع كتّاب لبنانيين وتعود لأكثر من 75 فناناً لبنانياً. يهدف المعرض إلى دعم وتعزيز النشاط الفنّي والأدبي والحرفي المحلّي، بالإضافة إلى كسر الحاجز بين الفنّ وعامّة الشعب، الذي فرضه النظام الرأسمالي العالمي.

«سوق الميلاد، فنّ بأقل من 100 دولار»: السبت 14 كانون الأوّل (ديسمبر) - من الساعة الثانية عشرة ظهراً حتّى الساعة الثامنة مساءً - Kulturnest (سن الفيل، بيروت). للاستعلام: 03/ 008245


الأخبار al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الامين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
امل اندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963


/AlakhbarNews

@AlakhbarNews

/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الوائل
15ـ 01 /666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com